جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الاوضاع الاقتصادية في العراق (1920-1929)

حسن علي السماك *
إقبال عبد إبراهيم عباس الهلالي
جامعة القادسية / كلية التربية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/3/18
تاريخ التعديل : 2019/4/25
قبول النشر: 2019 /5/14
متوفر على النت:2019/9/5

الكلمات المفتاحية :
الاوضاع الاقتصادية
العراق

الملخص

كان القطاع الزراعي يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في العراق خلال تلك الحقبة ، لذلك ركزت السياسة البريطانية السلطة الزراعية بيد الشيوخ بغية بسط سيطرتها وهيمنتها عن طريق توسيع صلاحيات الشيوخ مستغلة مكانتهم الاجتماعية التي يحظون بها ، لكي يساهم ترسيخ مركز هؤلاء الشيوخ في تعزيز السيطرة البريطانية على العراق ، لذلك عززت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ القبائل المتنفذين والموالين لها ، فأقطعتهم مساحات واسعة من الأراضي ، وأدت تلك الظاهرة الى بروز طبقة الإقطاع ، وكان لهيئة المستشارين البريطانيين الخطوة الأكبر والقول الفصل خلال مدة الدراسة رغم وجود سلطة وطنية رسمية ، فقد كان أي نشاط زراعي يصب في خدمة المصالح البريطانية حيث ركزوا على التوسع في المزارع التجارية الكبيرة بهدف إنتاج المحاصيل النقدية فكان التوجه من قبل الحكومة نحو زراعة الغلات النقدية كالقطن والكتان.

عانت الصناعة من التدهور خلال مدة الدراسة ، فقد حال الاندماج بالسوق الرأسمالية دون تطور الانتاج الحرفي، فبقي ذلك المجال ضعيفاً ، كما أسهم النشاط التجاري الذي ساد العراق وإرتباطه بالأسواق العالمية في تقويض الصناعات المحلية ، وبقي الإنتاج حرفياً يقوم على التصنيع اليدوي للبضائع .

إنتهجت سلطة الاحتلال والانتداب البريطاني في العراق (1920-1932) سياسة مزدوجة يتجه محورها الأول نحو دعم شيوخ العشائر والملاكين بغية الاعتماد عليهم في تيسير أمور الحكم ، في حين إتجه المحور الثاني نحو تنمية فئات إقتصادية داخل المجتمع العراقي والارتكاز عليها لمنع قيام صناعة وطنية حقيقية وإبقاء سوق العراق مفتوحاً أمام البضائع البريطانية المصنعة ، فقد شجعت السلطات المحتلة إنشاء بعض الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي ، ومنها صناعة الجلود والتمور والطابوق بقصد سد حاجة الجيش البريطاني العامل بالعراق بالدرجة الاولى .

شهد العراق في هذه المرحلة بروز مجموعة من البرجوازيين الوطنيين الذين عدو النضال الاقتصادي مكملاً للنضال السياسي ، وكان نوري فتاح باشا من بين الأسماء البارزة في هذا المجال ، ويعد من أوائل الصناعيين الذين أسهموا في تأسيس الصناعة الوطنية في العراق ، ونتيجة لهيمنة الرأسمال الأجنبي على الفعاليات الصناعية ، إستطاعت سلطة الانتداب أن تستوعب القسم الأكبر من حجم القوى العاملة في تنفيذ مشاريعه ، كسكك الحديد والميناء وإمتيازات النفط ، وبدأت هذه الشركات بتشغيل أعداد كبيرة من العمال العراقيين فيها.

وكان لسيطرة النظام النقدي البريطاني على النظام النقدي في العراق آثاراً متعددة ، وكان من أهم تلك الآثار هي السيطرة على حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة الى ومن العراق إذ مثلت دوراً كبيراً في تبعية الاقتصاد العراقي للسوق الأوربية.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

*الناشر الرئيسي : E-mail : hassan23@gmail.com

المقدمة

إتسم الاقتصاد العراقي في بداية العشرينيات من القرن العشرين بأنه إقتصاد متخلف ، إذ إنه إقتصاد وحيد الجانب وإعتمد بصورة أساسية على النشاط الزراعي ، من حيث قوة العمل الموظفة اليه ، ومن حيث نسبتها الى الدخل القومي ثانيا ، فضلا عن إنه إمتاز بكونه بدائيا بأساليبه ودوافعه منذ أقدم الازمنة ، وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي إلا إنه عانى من التخلف كنظام الملكية وتخلف وسائل الانتاج ، فضلا عن السمة التي إتصف بها وهي "التبعية الاقتصادية " ، فقد عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى الاجتماعية في العراق ، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الانتاجي الى اقتصاد استهلاكي ، وقامت بتصدير رؤوس الأموال والاستثمارات فضلا عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن جعل العراق سوقا للبيع وتابع يزودها بالمواد الأولية الخام.

ومن مظاهر التخلف في الاقتصاد العراقي ضآلة إسهام القطاع الصناعي وغلبة الطابع الاستهلاكي على منتجاته ، وإختلال الموازين الرئيسة في الاقتصاد كالميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة ، كل ذلك يعكس سمات التخلف التي أتصف بها الاقتصاد العراقي .

تكمن أهمية موضوع البحث من أهمية هذه الحقبة الزمنية من تاريخ العراق المعاصر والتي كان لها خصوصيتها ، تمثلت في نشوء الدولة العراقية وتأسيس دوائرها ومؤسساتها وكان لابد لها من إقتصاد وموارد مالية تمكنها من تثبيت كيانها على أسس ثابتة وقوية .

وقسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، تناول المبحث الأول ، الأحوال الزراعية في العراق 1920-1929 ، وقسم الى أربعة محاور ، جاء في المحور الاول العلاقات الزراعية ، وتناول المحور الثاني الانتاج الزراعي وأثره على الاقتصاد العراقي ، ودرس المحور الثالث المشاريع الزراعية ، في حين خصص المحور الرابع لدراسة المشروعات الاروائية ، وتناول المبحث الثاني ، الأحوال الصناعية في العراق ، وقسم الى محورين ، تناول المحور الاول أهم المشاريع الصناعية الوطنية التي أنشأت في العراق خلال هذه المدة ، ودرس المحور الثاني أهم الصناعات التي برزت في العراق خلال هذه المدة سواءا كانت أهلية أم حكومية ، في حين درس المبحث الثالث الأوضاع التجارية ، وقسم الى ثلاثة محاور، تناول المحور الاول تجارة التصدير، ودرس المحور الثاني تجارة الاستيراد ، أما المحور الثالث فقد عالج التطور المالي والنقدي.

إعتمد البحث على مصادر متنوعة وكان من بين تلك المصادر كتاب حنا بطاطو ، الشيخ والفلاح في العراق 1917-1958 ، وكتاب (تصنيع العراق) لكاثلين ام.لانكلي ، وكتاب (النظام الاقتصادي في العراق) للمؤلف سعيد حمادة ، ومؤلفات سعيد عبود السامرائي (كتاب السياسة المالية في العراق ، وكتاب سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق) ، وكتاب عبد الرزاق الحسني ، (تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، ج2،) وكتاب ، (تاريخ مشكلة الأراضي في العراق دراسة في التطورات العامة) للمؤلف عماد أحمد الجواهري ، وكتاب (محمد حسن سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي)، فضلاً عن مصادر أخرى عالجت محاور البحث .

المبحث الأول : الأحوال الزراعية في العراق (1920-1929)

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي التي تمثلت بانتهاء مرحلة الاحتلال العسكري المباشر ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني في الثالث من آيار 1920 ، ومن ثم قيام الحكم الوطني بتأسيس المملكة العراقية عام 1921 ، إلا أن مؤثرات الفوضى والارتباك بقيت مكللة بضلها الثقيل على الاقتصاد العراقي فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الأكثر شيوعا ، وحتى الموارد كانت تحت رحمة الطبيعة إذ تكاد تنعدم السيطرة عليها ، فالزراعة تعاني من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف وقلة الامطار وهجوم الجراد والحشرات علما إن القطاع الزراعي كان يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في تلك الحقبة [1].

أولاً - العلاقات الزراعية

كانت محاولات الحكومة بطيئة من خلال وزاراتها المتعاقبة في تنظيم العلاقات الزراعية ، فلم تعلن عن وضع الحلول الناجحة للمشاكل القائمة كمشكلة الاراضي [2] ، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 كان موضوع الاراضي في مقدمة القضايا التي فكرت في وضع حل لمشاكلها فاستدعت في عام 1929 الخبير البريطاني بشؤون الاراضي (السير أرنست داوسن) وبعد الدراسة وضع تقريره في كانون الأول 1931 وعلى أساس ذلك التقرير والاقتراحات الواردة فيه أصدرت الحكومة (قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (50) لسنة 1932 [3] ، ولم تبادر الى تحسين أوضاع الفلاحين بل كانت تميز فئة على حساب فئة أخرى فقد قربت الشيوخ وجعلت منهم الممثلين الرسميين لمجموع أفراد العشيرة ، مما أقل بالحقوق وعرض الانتاج الزراعي للإرباك [4].

عززت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ القبائل المتنفذين فأقطعتهم مساحات واسعة من الاراضي بعد أن إنتزعتها من الشيوخ الذين وقفوا ضدها ، فأقدم الشيوخ وتجار المدن على توسيع أملاكهم الزراعية على حساب الفلاحين وأبناء العشائر ، وبذلك أصبحت الأراضي الواسعة من نصيب الموالين الكبار منهم لضمان تنفيذ أهدافها ، وعلى أثر تلك الأحداث ظهرت طبقة الاقطاع بصورة أوسع من السابق حيث برزت الفوارق الاقتصادية بأجلى صورها في المجتمع العراقي الريفي بين ما عاشه الاقطاعي من حياة ترف وبذخ مقارنة بما عاناه الفلاح من أوضاع مزرية ، وذلك أدى الى ظهور صدامات مباشرة (لكنها محدودة) بين الفلاحين وبعض الشيوخ عبر عنها أحمد فهمي بأنها (إنفعالات نفسية)[5].

ركزت السياسة البريطانية السلطة الزراعية بيد الشيوخ خلال تلك الحقبة ، وبهدف التوازن وجد المحتلون مبدأ ملكية الأرض ملائما وعلى سبيل المثال فأن المقاطعة الأغنى في العمارة هي المقاطعة المسماة الشهالة والتي كانت بحوزة الشيخ محمد العريبي من البو محمد بالإيجار قسمت عام 1922 بينه وبين رئيس آخر من العشيرة نفسها وهو الشيخ فالح الصهود لأن ذلك التقسيم ضمن امورا إتضحت بكلمات تقرير بريطاني رسمي :" توازن للقوى أفضل وأسلم من ذلك القائم بين مشايخ البو محمد " [6].

إهتم الإنكليز أيضا بعد سماحهم لأي إخلال بميزان القوى عبر إضعاف سيطرة شيوخ العشائر على الأرض ، مثلا عندما سعى وزير المالية العراقي رؤوف الجادرجي في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26 حزيران 1925-تشرين الثاني 1926) الى إزالة النظام الذي كان بموجبه تؤجر قطع واسعة من البلاد الى رؤوساء عشائر أشباه إقطاعيين العمارة ، وإستخدم المندوب السامي هنري دوبس حقه في النقض "الفيتو" وغرضه من ذلك بأن لا يكون هناك سياسة متعمدة تهدف الى تدمير موقع المشايخ الأكبر [6].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

برزت شخصية السركال في خضم العلاقة بين الشيخ والفلاح ، ففي كل مقاطعة هناك عدد من السراكيل وفي الغالب كانوا هم شيوخ الأفخاذ في القبيلة وأستأجروا الأرض من الشيخ ويديرونها بشكل مستقل أو يكونون وكلاء عن الشيخ ويعطونه نسبة من الحاصل والحقيقة إن هؤلاء السراكيل وأكثر منهم الفلاحين هم المنتجون الحقيقيون والممثلون الفعليون للمصالح الزراعية في المقاطعة ، وكان البريطانيون يشعرون بشيء من الحساسية عندما تحاول حكومة الملك التأثير على الشيوخ من خلال ممتلكاتهم من الاراضي فكانت الاراضي هي أساس سلطة الشيوخ ومصدر ثروته وإعتباره وقوته ، فالتلاعب بمقدراتهم كانت إمتيازا خاصا إحتفظ به البريطانيون لأنفسهم ، لهذا عندما قررت الحكومة الملكية في بداية عام 1922 من أجل الوحدة الوطنية زيادة الايرادات التي كانت منخفظة جدا من شيوخ لواء الكوت الكبار الذين عاملهم البريطانيون بأفضلية خاصة لأسباب تتعلق بسياستهم ، شع البريطانيون إن هذه الزيادة في الإيرادات لن تؤدي الى عواقب وخيمة في المناطق القبلية الحساسة وإنه يجب إلغاء مثل هذه القرات الخطيرة التي إتخذها مجلس الوزراء الفتي دون إستشارة السلطات المحلية (أي المفتش الإداري البريطاني)، وعندما حاول بعض وزراء الملك في عام 1926 تطبيق فكرة إعادة توزيع الأراضي الأميرية المؤجرة الى شيوخ العمارة الكبار كانت النتيجة عقد إجتماع خاص في أيلول 1926 دعا إليه المندوب السامي وحضره رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير المالية ومستشاروهم البريطانيون وقد تبنى الإجتماع واحدا من أهم القرارات ومفاده بأن لاتنتهج حكومة الملك أي سياسة مقصودة لتقويض مراكز الشيوخ الكبار [7].

وبذلك عزز ورسخ البريطانيون سلطة الشيوخ ، حيث ساهم ترسيخ مركز الشيخ في تعزيز السيطرة البريطانية على العراق ، فقد ذهب البريطانيون بعيدا في حماية سلطة الشيخ على سبيل المثال في عام 1926 إستخدم البريطانيون الطيران والعجلات المدرعة لضرب بعض أفخاذ قبيلة شمر المتمردة على شيخ مشايخ القبيلة عجيل الياور حيث لايفضل كل الشيوخ هذا السلطان الزعيم أحيانا ، وفي هذه المدة أصبح الشيخ مسؤولا عن القانون والنظام في القبيلة كما عزز مركزه من خلال إنتخابه عضوا في مجلس النواب فعندما وضعت الخطط برعاية البريطانيين لعقد الجمعية الدستورية العراقية في عام 1924 خصص للشيوخ عدد كبير من المقاعد فمن بين (99) عضوا من أعضائها هنالك(44) شيخا وذهب هؤلاء الشيوخ الى بغداد في 24 آذار 1924 قبل إجتماع الجمعية ورددوا قسما بدعم المعاهدة العراقية البريطانية التي كانت معلقة حينها وأن لا يتخذوا أي إجراء دون الاتفاق المشترك مع البريطانيين ، كما أدخل البريطانيون مواد الى الدستور العراقي كان من ضمنها عدم تحويل ملكية الاراضي الحكومية المستقلة من قبل شيوخ هذه العشائر [8].

نمت تقوية مركز الشيخ بوسائل إقتصادية فقد خضعت الى حد كبير سياسة حيازة الأراضي وقد تأثرت إيرادات الدولة من الضرائب بهذا الأمر ، واستطاعت الادارة البريطانية الأكثر كفاءة من الإدارة العثمانية السابقة تحصيل الكثير من الضرائب خلال سنوات الاحتلال البريطاني والانتداب ، لكن الأسعار كانت أوطأ خلال المدة العثمانية ، كما أشار أحد المسؤولين البريطانيين الكبار عن الضرائب خلال 1924 ، إن الزيادة الحقيقية في الضرائب على الأراضي خلال مدة الحكم البريطاني هي زيادة طفيفة بسبب إرتفاع معدلات الأسعار وفي الحقيقة

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

لا توجد زيادة فعلية ،ففي عام 1926 إرتأى المندوب السامي البريطاني هنري دوبس أن تمنح الحكومة قطعا كبيرة من أراضيها الى رؤوساء العشائر لاغراض جمع الضرائب شرط وضع إجراءات لمعاملة الفلاحين وقد سوغ دوبس دعوته بصعوبة التعامل مباشرة مع الفلاحين بشكل فردي لسوء المواصلات غير المستقرة في البلاد علاوة على ذلك إعتقاده بان عملية جمع الضرائب اذا قيدت بالعرف القبلي ستكون أفضل من جمعها عن طريق القانون [9].

جدول رقم (1) : إيرادات الحكومة من الأراضي (1920-1930) [10].

السنة	إيرادات الأراضي	النسبة المئوية
1920	-	1297
1921	1096	27.6
1922	826	23.2
1923	816	21.3
1924	847	21.4
1925	1114	25.5
1926	982	23.0
1927	984	22.2
1928	1016	22.7
1929	866	20.0
1930	410	11.7

وإذا ما نظرنا الى الجدول أعلاه ، نلتمس حقيقة وهي على الرغم من إن الزراعة كانت المهنة الاولى في العراق وإنها مصدر الثروة لكنه من الصعب القول إنها قد ساهمت بما يتناسب مع أهميتها في ميزانية الدولة ، ففي عام 1920 شكلت الضرائب على الأراضي 20 % وفي عام 1921 (27,6 %) ، وفي عام 1926 (23 %) ، وفي 1930 (11,7 %)، فقد تحول العبء الرئيس الى رسوم الكمارك كما نلاحظ ذلك في الجدول أعلاه ويعود سبب ذلك الى إنخفاظ الايرادات الضريبية من الأراضي جزئيا في تلك المدة على عدم رغبة وعدم قدرة الشيوخ وباقي ملاك الاراضي والفلاحين في التعاون مع السلطات الضريبية بشأن تصدير الحاصل ، وإنعدام الخبرة والمعرفة لدى السلطات المختصة ، وعدم وجود كادر كفوء ومدرب ، وضغط ملاك الاراضي المقيمين في المدينة (الملاك) وكذلك يمكن إرجاع ذلك الى إعتبارات سياسية التي تدعو الى تدعيم مركز الشيخ ، والمستفيدون الرئيسيون من هذا التميز هم الشيوخ الكبار الموالون للحكومة في ألوية العمارة والكوت [11].

وفي تقرير مؤرخ في 11 تشرين الثاني 1920 لضابط بريطاني كتب : " بإمكاننا أن نزيد إيراداتنا دون إثارة الشيوخ أنفسهم " ، وفي ملاحظة عن الإيرادات وردت في تقرير وزارة المستعمرات لسنة 1924 توضح سبب إنخفاض الإيرادات من الزراعة الى إنه يجب التخلي عن الفوائد المتوخاة من الايرادات لصالح الهدف السياسي الذي يقضي بالمحافظة على مركز قوة الشيوخ وعلى صداقتهم وإبقائهم كملاك كبار للأراضي ، وفيما يأتي جدول رقم (2) وجدول رقم (3) يوضحان المعادلة التفضيلية في قضايا الضرائب على الشيوخ الكبار والموالين في لواءي العمارة والكوت مقارنة بالضرائب المفروضة على صغار الملاكين في لواء الديوانية ولواء ديالى كما هو واضحاً في جدول رقم (4).

جدول رقم (2) : (إيرادات الأراضي في العمارة (1918-1928) [12].

السنة	إيرادات الأراضي بـ	إيرادات الأراضي بـ

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

	(الروبية)	(آلآف الدنانير)
1918	15016	114
1920	1592000	11940
1921	1773000	132975
1922	2140000	160500
1926	300000	22500
1928	2579000	193425
1929	11.02 بـ (اللاخ) [13].	83

نلاحظ من الجدول أعلاه إن إيرادات لواء العمارة منخفضة جدا وخاصة إن العمارة تعتبر من أغنى الألوية في العراق وجميع أراضيه ميرية أي تمتلكها الدولة، وفي عام 1922 إتخذ قرار بزيادة الرسوم على الشيوخ وقد ووجد ضابط بريطاني إنتدب خصيصا لدراسة القضية بعد دراسة معمقة للموضوع إن بإمكان الشيوخ دفع زيادة قدرها 50 % من المبالغ التي يدفعونها حينها ، لكن مع ذلك تم تخفيض الرسوم الى النصف بسبب إنخفاض الأسعار، لكن الطلب قد تم رفعه الى 2676000 روبية (أي 200700 ديناراً) لكن تم تحصيل (2226000) روبية (أي 166950 ديناراً) ، ويرجع ذلك الى الشكاوي الصاخبة لبعض الشيوخ المتنفذين وتكرارها خلال مراحل حرجة من مراحل إقرار المعاهدة العراقية البريطانية حيث منحتهم الظروف أهمية خاصة وكانت نتيجة ذلك إعادة النظر في التقدير وتوزيع الزيادة المقترحة في عام 1923 على مدى خمس سنوات ، وحتى هذه المراجعة للتقديرات أبدلت بقرار يقضي بتخفيض الإيجارات على شيوخ العمارة لسنة 1924 ، لكن المندوب السامي سمح في أيلول 1926 بزيادة سنوية قدرها 300000 روبية أي 22500 ديناراً لذلك ساهمت العمارة في عام 1928 بمبلغ قدره (2579000 روبية أي 193425 ديناراً) ، كما نلاحظ في زيادة إيرادات العمارة 1928 كانت نتيجة فرض نسبة موحدة على جميع الأراضي بموجب قانون رقم 42 لسنة 1927 ، ففي 1928 ساهمت العمارة بشكل كبير في إيرادات الدولة [14].

جدول رقم (3) : إيرادات الأراضي في الكوت (15).

السنة	إيرادات الأراضي بـ (آلآف الدنانير)
1918	35
1928	26
1929	22

نلاحظ أيضا من الجدول أعلاه إنه لم تحصل أي زيادة في الضرائب على شيوخ الكوت الكبار، نتيجة لإفشال البريطانيين لمحاولة حكومة الملك في 1922 لزيادة الطلب على الايرادات على الكوت الى مستوى باقي الألوية ، بحجة إنها إنطوت على تغييرات كبيرة قام بها مجلس وزراء قليل الخبرة ويمكن أن تؤدي الى عواقب وخيمة في مناطق عشائرية حساسة .

جدول رقم (4): إيرادات الأراضي في لواء الديوانية ولواء ديالى [16].

اسم اللواء	إيرادات الأراضي لسنة 1918 بالآف الدنانير	إيرادات الأراضي لسنة 1928 بالآف الدنانير	إيرادات الأراضي لسنة 1929 بالآف الدنانير
الديوانية	248	150	106
ديالى	78	76	52

عندما طلبت الدولة الايرادات من خمسة من كبار شيوخ العمارة والبالغ 17,56,980 روبية والذي يعادل تقريبا كامل إيرادات الخزينة في 1928 من خمسة ألوية عراقية من مجموع 14 لواء حيث بلغ إجمالي مدفوعات هذه الالوية الخمسة 18,23,054 كما هو موضحا في الجدول الآتي:

جدول رقم (5):إيرادات الدولة من خمسة ألوية عام 1928 [17].

الألوية	الايرادات

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

أربيل	5,03,633
الدليم	2,73,348
كربلاء	2,01,579
كركوك	4,84,525
السليمانية	3,59,969
إجمالي الإيرادات	18,23,054

ثانيا -الانتاج الزراعي وأثره على الاقتصاد العراقي

على الرغم من التبدلات الجذرية التي شهدها قطاع الزراعة بحلول سلطة وطنية محل قوة محتلة ، إلا إن التحسن في قيم الانتاج كان هزيلا ورغم ظهور بعض التغييرات في الري ووسائل النقل فبقيت غلتا الحنطة والشعير تعانيان من الهبوط في أقيامها لإعتمادها على طرق ري مكلفة ، وكان التوجه من قبل الحكومة نحو زراعة الغلات النقدية القطن والكتان [18].

كانت السياسة الزراعية تقوم على تقسيم العراق الى مناطق إنتاج زراعي وفقا للخصائص الجغرافية والطبيعية لتتمكن السلطات الزراعية من تحديد نوع الحاصل وتكاليف إنتاجه ومردوده الاقتصادي ، فقد شهدت زراعة الرز في مناطق العراق الأسفل وبساتين التمر في منطقة شط العرب الإهمال وعدم المتابعة من قبل الهيئات الحكومية ، بعد أن صار التركيز على منطقة العراق الأوسط (الحلة ، الدليم ، الأنبار ، بغداد ، بعقوبة) وإعتارها منطقة صالحة لزراعة القطن الذي عقدت عليه الآمال في تحسين أوضاع الزراعة ، وتعد منطقة العراق الأعلى المصدرالهام لإنتاج الحنطة والشعير وكانت الأرض تزرع شتاءا وتترك بورا في فصل الصيف معتمدة في إروائها على الأمطار ، وإنحصر نشاط دائرة الزراعة في زراعة القطن في مناطق العراق الأوسط ولتوسيع نطاق إنتاجه عمدت الحكومة الى منع زراعة الرز على قناتي اليوسفية والصقلاوية ، وهذا يدل على جدية العمل ليحمل محصول القطن محل محصول الرز في المنطقة الوسطى لعدة مبررات منها إرتفاع أعداد الملاكين والسركيل الذين يزرعون القطن الى 124 وإرتفع في العام التالي الى 340 ، والأهم إن محصول القطن تجاري وتكون فائدته مباشرة للسلطات ، وكان الإنتاج الرئيسي في مناطق العراق الأسفل التي تشمل (العمارة ، ميسان ، الشامية) هو الرز كانت معاناة الفلاح شديدة لانخفاض أسعاره فكان يدفع حصته في الأموال الى أصحاب القروض وبهذا كان الانتاج معيشيا بصفة عامة والفائدة التي تجنيها الحكومة ضئيلة [19].

عانى زراع الخضر من الكساد خلال عامي 1921-1922 بسبب إنخفاض الأسعار في مزارع المناطق النهرية من خلق توجها جديدا تمثل بالاقبال على زراعة القطن ، وفيما يتعلق بزراعة الكتان فقد وضع كل من (فرنن) مستشار وزارة المالية و (برى) مستشار وزارة الأشغال تقريرا نصوا فيه عدم تشجيع زراعة الكتان في العراق لعدم إحتمال حصول أرباح وافرة منه نتيجة سيطرة السوفيت على الانتاج العالمي للكتان ، وتناول مجلس الأعيان بحث مشكلة الجراد التي أتلفت حوالي سبعين الى ثمانين قرية من منطقة الموصل الجنوبية وامتدت آثارها الى دهوك وعقرة وسنجار وزاخو ، كما تعرضت المنتفك والعمارة والكوت للبرد الشديد وقلة المحصول وموت أعداد كبيرة من الماشية ، وقد واجهت الحكومة أزمة مالية خانقة ، وعليه إستحثت المتصرفين والمفتشين الاداريين للعمل على جباية الرسوم بداية الموسم وكانت المنافسة قائمة بين الحكومة والتجار والشيوخ والسراكيل للحصول على دراهم الفلاح [20].

كانت أهم المحاصيل الزراعية في العراق أبان الاحتلال البريطاني هي القمح في الشتاء وأكثره في الموصل والشعير وأوفره في بغداد والبصرة وكذلك التمور ومعظمها في شط العرب وإعتمدت في اروائها على مياه المد ، كما إن أسعار التمر إرتفعت عن مستوى أسعارها ما قبل الحرب ، وامتدت غاباته على مائة ميل في الفاو الى القرنة على جانبي النهر وفضلاً عن ذلك كانت الأراضي الممتدة من سامراء على نهر دجلة حتى عانة على الفرات أحراج من التمر خاصة ، أما المحاصيل الصيفية فكانت الأرز وزُرع في الأراضي الرطبة السبخة على شاطيء دجلة

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

والفرات وأجوده ما زرع في روابي كردستان وهو قليل ، وكانت الهمة مصروفة للعناية بزراعة التوت للحرير والقطن والتبغ عام 1927 [21].

جدول رقم (6) : مساحة الأراضي المزروعة بالشعير والقمح والقطن في العراق (1925- 1929) [22].

السنة	مساحة الأراضي المزروعة بالشعير(الف هكتار)	مساحة الأراضي المزروعة بالقمح (الف هكتار)
1929-1925	947	728

جدول رقم (7): إنتاج القطن في العراق (1928-1929) (23).

السنة	إنتاج القطن بـ (آللآف القنطارات)
1928	22
1929	20

بادرت بريطانيا لإنشاء شركة القطن في العراق والتي أمدت وزارة الزراعة بآرائها وتولت حلج الأقطان في العراق وتشتريها ، وإنشأ العراقيين محلجاً برأسمال قدره عشرة الآف جنيه ويقال إنه نجح في مزاحمة محلج شركة القطن البريطانية [24] ، كانت أهم مناطق انتاج القطن في العراق هي منطقة بغداد تليها منطقة ديالى فمنطقة الكوت على دجلة ومنطقة الحلة ولواء الموصل ، وقد صُدر أغلبه الى الخارج .

جدول رقم (8) : يبين محصول القطن وصادراته (1921-1929) [25].

السنة	المحصول بـ (البالات)	السنة المالية	الصادرات بالاطنان المترية
1921	60	-	-
1922	300	-	-
1923	1,100	-	-
1924	2,400	-	-
1925	2,540	-	-
1926	3,500	-	-
1927	1,800	-	-
1928	5,202	1928-1929	923
1929	4,749	1929-1930	766

ثالثا : المشاريع الزراعية

واجهت الحكومة الجديدة وإدارتها واقع الزراعة المتدني وبدأت أعمالها بتخصيص المبالغ لتحسين الواقع الزراعي فخصصت من ميزانية الأشغال العمومية في عام 1921 مبلغ لكين روبية للمشاريع الزراعية الجديدة ، فيما رصدت ثلاثة أرباع الك روبية لمتابعة المشاريع الزراعية السابقة ، كان هنالك تفاوتاً في قيم التخصيصات المعدة للمشاريع الزراعية بين صعود وهبوط فقد كان مقدار الصرف على الري (23) لك في الشسنة المالية 1924-1925 ، هبط الى (15) لك في السنة المالية التالية بينما حصلت زيادة كبيرة في التخصيصات للزراعة في ميزانية 1927 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

دلت الدراسات على الامكانات الجيدة لتربة العراق على انتاج الحبوب خاصة الحنطة ، إلا إن التجارب البريطانية كانت على محاصيل متنوعة وأكد المستشارون في تقاريرهم على الامكانية الجيدة لزراعة القطن ووسعوا نشاطهم التجريبي وبدأ خبراؤهم في تأسيس محطات تجارب زراعية في الاراضي الغربية من بغداد فوقع الاختيار على الكرادة والرستمية ، واستمرت التجارب بنشاط خلال الأعوام(1921 و1922 و 1923) ، كما ركزت المزارع التجريبية على زراعة أنواع الفواكه والحمضيات والحبوب وبدرجة خاصة على زراعة القطن وإدخال أصناف جديدة منها ودراسة امكانية التوسع في زراعتها .

نشطت زراعة الكتان في عام 1923 حيث زرع في المزارع الحكومية الرستمية وبعقوبة والكوت وكان الحاصل على درجة عاية من الجودة حيث ارسلت نماذج منه الى الاسواق الاوربية ، وقد تعرضت مزرعة الرستمية التجريبية الى العديد من الانتقادات لكونها لا تتلائم وظروف العراق الاقتصادية في تلك الحقبة ، كما كلفت الحكومة مبالغ باهضة دزون الحصول على نتائج عملية وكان هدف الجهات الادارية المسؤولة هو كسب السمعة التجارية الحسنة في السوق العالمية [26].أقدمت شركة مزارع القطن في ديالى المحدودة وهي إحدى الشركات المؤسسة باسم إمتياز أصفر على طرح أسهمها في السوق العراقية ، وشهدت اقبالا على شرائها وقدر رأس مالها بنصف مليون جنيه انكليزي ، لكن صعوبات اكتنفت موضوع شركة مزارع القطن في ديالى وقد حددت الصعوبات ثلاث نقاط هي قلة المياه في نهر ديالى خلال موسم الصيف عام 1925ومرونة عبارات الاتفاقية والتأخر الذي حصل من كلا الجانبين الحكومة وأصحاب الامتياز في تنفيذ ما التزما به ، ويتضح ذلك من خلال المخاطبات الرسمية التي تبنتها دار الاعتماد لغة التهديد والوعيد التي إستخدمها المعتمد البريطاني فهو يربط بين فشل المشروع والخطرالذي كان يحدق بمستقبل العراق ، ففي الكتاب الذي أرسله المعتمد السامي الى الملك فيصل الاول قد أشار الى إرتباط إمتياز أصفر بالنزاع العراقي مع تركيا بشأن الحدود [27].

برزت الى جانب المزارع التجارية ظاهرة اخرى في هذه الحقبة التاريخية تمثلت بالمزارع التجارية الكبيرة التي تمتلكها شركات أجنبية ووطنية ، فقد تأسست "شركة مزارع الموصل المحدودة" واعتمدت في تكوين رأس مالها على أصحاب المال من أبناء العراق تحت اشراف خبير إنكليزي ، وفي عام 1922 استوردت الشركة خمسون طنا من المكائن والمعدات ودفع ثمنها من رأس المال الذ أسهم في تكوينه أصحاب المصالح من العراقيين ، إلا إن هذه الشركة لم يكتب لها النجاح وقد أعلنت إفلاسها ، فعمدت الى تصفية أعمالها عام 1925 ، بعدها تأسست شركة "ولفرا ساند يبكت" الزراعية على نهر ديالى ، حيث استأجرت الارض من شركة أصفر ، وخصصت هذه الشركة في إنتاج القطن ، واجهت هذه الشركة مشاكل عدة منها غرابة نظام الانتاج على الفلاحين وبغضهم لنظام المزارع التجارية الكبيرة وكذلك كونه يعود بالفائدة للملاك [28].

حصلت شركة إنتاج القطن على الأرض عام 1928 التي عرفت بإسم مقاطعة اللطيفية وتقع جنوبي بغداد ، وقد عقدت الشركة إتفاقية مع مديرية الري العامة تكون الحكومة بموجبها ملزمة بفتح قناة لري المناطق على أن تسدد فيما بعد نفقاتها كافة ، واجهت الشركة العديد من الصعوبات التي جابهت المزارع التجارية في مزارع واسعة وعلى الطراز الغربي في العراق وتحت إدارة أوربية ، كما إستخدمت المكائن في اعمالها وشغلت الفلاحين على اساس الاجور اليومية ونظرا لان الفلاحين لم يحصلوا على أتعابهم بهذه الطريقة بما يرضيهم لذلك إرتاب العديد منهم وكانت المكائن غير كافية لانجاز الاعمال في المقاطعة ، هذا فضلا عن رأس المال الشركة كان محدودا ،كما إن نزول المحاصيل الى السوق في سنوات الركود الاقتصادي فلم تحصل على أسعار جيدة ، على أثر ذلك سجلت مقاطعة اللطيفية الى شركة بريطانية كانت تعمل

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

في حقل التجارة في العراق واستثمرت فيها رأسمال جديد حتى عام 1935 [29].

أرسلت الحكومة العراقية على حسابه الخاص عراقيا واحدا لدراسة تربية دودة القز وانتاج الحرير في كشمير وعند عودته عام 1921 أسس مركزا صغيرا في بعقوبة للتدريب والتطبيق ، الا ان الجهود لتنمية تلك الصناعة قد ضاعت بسبب مقياس الانتاج التجاري الكبير بعد ان تخلت الصناعة عن المرحلة اليدوية وعن "الدودة الفاسدة " في الاعتماد المتبادل في مراحل الانتاج ، وبعد دراسة مشكلة انتاج الحرير الطبيعي التي قام بها المعهد الامبراطوري البريطاني ، بين بأن الانتاج السنوي للشرانق الجافة يجب ان يكون 100,000 باون قبل أن يصبح استخدام الالات الميكانيكية لفك الخيوط من الشرانق عملا تجاريا مربحا ، ونظرا لأن إنتاج العراق في ذلك الحين لم يزد على 10,000 باون من الشرانق ، فأن تأسيس معمل كبير يقوم بفك الخيوط الحريرية من شرانقها كان مجرد حلم فارغ ، ومع ذلك فقد إستمرت مديرية الزراعة العامة في بذل جهودها لتشجيع انتاج الحرير حتى عام 1928 ، وفتحت المديرية محطة اختبارية في بعقوبة ونقلتها في عام 1925 الى الرستمية ، كما واتخذت اجراءين ، أولهما استيراد بيوض دودة القز وثانيهما مراقبة أعمال منتجي الحرير ، وانتعشت حركة انتاج الحرير الطبيعي خلال المدة 1921-1928 ، وفي عام 1928 ارسلت شحنة من الشرانق الى معمل فك الخيوط في قبرص ومنها ارسلت وشائع الحرير الى المعهد الامبراطوري البريطاني الذي تولى عملياً التحضير للحياكة والبيع [30].

جدول رقم (9):يبين تربية دودة القز في العراق 1922-1928.

السنة	العدد التقريبي لرزم البيض التي انتجت كل سنة	عدد المنتجين
1922	19	14
1923	254	250
1924	311	340
1925	554	485
1926	900	590
1927	1,400	1,300
1928	1,600	1,350

اجريت أيضاً تجارب على تحضير القنب الذي اقتصر انتاجه في العراق بصورة عامة على منطقتي الموصل والبصرة حيث إستعمل صيادوا الاسماك اليافه في عمل شباك الصيد ، واستوردت مديرية الزراعة العامة مكائن خاصة لتمشيط القنب وفتل حباله ، ووضعت تلك المكائن في المحلج الجديد ، إلا إن انتاج القنب في العراق لم يكن كبيراً كما هو الحال في انتاج الحرير الطبيعي ، لان الزراع لم يرغبوا في زراعة القنب لعدم وجود محلج من جهة وعدم وجود مصلحة تجارية رغبت في تولي تجارته ، فقد بقيت المكائن التي استوردت لتشغيل محلج في صناديقها لان المستوردين أدركوا إن إنتاج القنب غير مضمون لحد كبير [31].

تعرضت المزارع التجريبية للعديد من الانتقادات لكونها لا تتلائم وظروف العراق الاقتصادية في تلك الحقبة فالزراعة كانت بحاجة الى المشاريع العملية التي ترقى بالانتاج أكثر من التجارب فقد علقت جريدة العالم العربي على مزرعة الرستمية التجريبية كان أولى بمزرعة الرستمية لو تكن في بلاد راقية وأستفاد من نتائجها العراق [32].

رابعاً: المشروعات الاروائية

كان من أبرز مشاريع المزارع التجارية الكبيرة (إمتياز أصفر ومشروع اللطيفية) الذي بدأت الخطوات الاولى في تأسيسه خلال وزارة عبد المحسن السعدون الاولى (3 تشرين الثاني 1922- 16 تشرين الثاني 1923) عندما قدم كل من نجيب الأصفر (لبناني) ، وحمدي الباجة جي وثايت عبد النور طلبهم الى الحكومة العراقية في 12 نيسان 1922 تدعمهم الشركة البريطانية التي أرادت من هؤلاء أن يكونوا واجهة فقط [33] ، و قد تمثلت مطاليبهم

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

بمنحهم امتيازا لانشاء خزان الحبانية والفلوجة لارواء الاراضي الواقعة في لواء الدليم ، إلا إن تلك الخطوة لم تثمر من شيء لاستقالة الوزارة السعدونية وعند تشكيل وزارة جعفر العسكري في (22 تشرين الثاني 1923 -6 آب 1924) أعادوا مراجعتهم وقدموا طلبهم وطلبت الوزارة منهم تقديم الاعتماد المالي أولا ، حيث قدرت كلفة المشروع (12 مليون من الباونات) وسافر السيد نجيب الى لندن لمفاوضة الشركات الاجنبية والبيوتات المالية في الموضوع ، وعاد وهو يحمل كتاب الاعتماد المطلوب من شركة (فورد كريفس) الانكليزية .

وصل السر (فورد كريفس) والسر (جون هاملتن) في العشرة الاولى من نيسان 1924 وهؤلاء من أعضاء مجلس العموم البريطاني لمفاوضة الحكومة العراقية في موضوع الامتياز وبعد مراجعات طويلة أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة 10 تموز 1924 الاتفاقية التي أعدتها وزارة المالية وخول وزير المالية أن يوقع هذه الاتفاقية نيابة عن الحكومة العراقية وكانت الاتفاقية في 20 مادة وملحق[34] .

إزدادت مخاوف الوزارة العراقية أكثر حينما الح وزير المالية ياسين الهاشمي الى احتمال نجاح أصحاب الامتياز بالمطالبة بالتعويض الذي ربما وصل الى 25 لك روبية مقترحاً تلبية مطاليب الشركة في مشروع اللطيفية ويبدو إن آراء كل من دوبس والهاشمي دفعتا الحكومة العراقية الى الموافقة على الامتياز[35] .

ظهر بعد مدة إن السادة نجيب أصفر وحمدي الباجة جي وثايت عبد النور كانوا سماسرة للشركات البريطانية التي تقدمت بالاعتمادات المالية لأخذ إمتياز المشروع ، وإن الاستشارة الفنية لم تكن موفقة في تقديراتها للمياه وإن المشروع سيجر وبالا على العراق وحكومته الأمر الذي أوجب إحالة الوزارة العسكرية الاولى التي منحت الامتياز الى التحقيق النيابي[36] .

كان من المشاريع الاخرى أيضاً (مشروع كري سعدة) ، شاء الحاج محمد علي رئيس تجار عربستان أن يكون من المساهمين في تأمين المياه لسكان مدينة النجف فرفع كتابا الى الملك فيصل بتاريخ الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1923 أوضح فيه عن رغبته الصادقة في التبرع بثلاث ألكاك من الربيات "لحفر جدول من محل يعرف بالزنديات المتصلة في جدول بني حسن وينتهي مصبه الى بحيرة النجف ، وهذا التبرع لغاية إرواء النجف وللانتفاع بالماء أينما جرى للخيرات " ، ثم جاء بع ذلك كتاب وزارة المالية رقم 223 بتاريخ 23-26 شباط 1924 متعلق بمسألة إسالة الماء الى النجف الأشرف ، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من قبل الملك وبإشرافه وتوضع تحت إشرافه الوسائل المقتضية لاسالة الماء الى النجف بحفر قناة لذلك ، وقرر بأن تفوض الأراضي الأميرية الغير مزروعة التي ستروى مما يزيد الماء على درجة إحتياجها البلدة ، فأن الملك يوقف ريعها ، بعد دفع العشر الى خزينة الحكومة ، فينفق على المدارس والمستشفيات وتطهير القناة وأن تسد مصاريف الحفر من المبالغ الموقوفة على هذه الأراضي من قبل اللجنة ، وأن لا تكلف الخزينة خسارة ، وبعد أن وافق الملك فيصل على هذا القرار ونظم الوقفية اللازمة به وباشر بالعمل في 6 نيسان 1924 ، إلا أن الاستشارات الفنية والموافقات كانت غير متقنة فأخفق المشروع من أساسه وإسترد المتبرع ما تبرع به كاملا ، فاضطرت الحكومة العراقية أن تعيد المبالغ التي صرفت على الحفر ونحوه (67,000 روبية) وهكذا كتب الفشل لهذا العمل الجليل بسبب الخطأ في الاستشارة الأجنبية[37] .

وهنا لابد من الاشارة الى ان بريطانيا خلال تلك المدة شجعت على إستعمال المضخات فقد توسع الري بالمضخات بدرجة كبيرة وزاد بسرعة عدد المضخات المستعملة ، وأعفت الحكومة كافة المحاصيل التي زرعت في الأراضي التي تروى بالمضخات من الضرائب ، كم منحت الحكومة في عام 1927 بعض اراضي الدولة بشروط مناسبة الى اولئك الذين رغبوا في نصب المضخات كما أعفت المضخات من الضرائب الكمركية[38] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

جدول رقم (10): يبين توسع الري بالمضخات في المناطق النهرية (1921-1929) [39].

السنة	مجموع عدد المضخات	مقياس الزيادة	المعدل (حصان)	مجموع المساحة المروية بـ(كيلومترات)	مقياس الزيادة
1921	143	100	10,8	190	100
1922	169	118	11,9	250	132
1923	179	125	12	270	142
1924	221	155	14,2	390	206
1925	407	284	18,4	940	405
1926	673	471	18,8	1,580	832
1927	892	624	23	2,560	1,350
1928	1,481	1,036	25,2	4,670	2,460
1929	2,031	1,420	29,1	7,380	3,883

المبحث الثاني : الأحوال الصناعية في العراق

عانت الصناعة من التدهور خلال مدة الاحتلال البريطاني إذ حال الاندماج بالسوق الرأسمالية دون تطور الانتاج الحرفي فبقي ذلك المجال ضعيفا ، هذا فضلا عن تدمير قسم من الصناعات نتيجة الحرب العالمية الاولى ، وإنقطاع إستيراد المواد الخام لبعض الصناعات وتعطل إستيراد المكائن ، لذا كان للاحتلال البريطاني تأثيرا كبيرا على الصناعات المحلية اليدوية فكان إستيراد البضائع البريطانية على نطاق واسع وبأسعار رخيصة أدى الى إقبال الكثير من الناس عليها والاعراض تدريجيا عن الصناعات اليدوية التي لا تستطيع منافسة البضائع الحديثة جودة وسعرا فأدى كل ذلك الى تقلصها [40].

إستمرت الصناعة خلال مدة الانتداب البريطاني تعيش حالة جمود وتأخر سواء من حيث نوعية الصناعة أو كمية الانتاج أو رؤوس الاموال المستثمرة فيها إذ كان نموها بطيئا جدا [41].؛ حيث أشارت جريدة العالم العربي في إحدى صفحاتها الى سبب تأخر الصناعة في تلك الحقبة هو السياسة الحكومية فقد لعبت دوراً في تأخرها من خلال غلق فرص العمل أمام الشباب الذين تعلموا الصناعات الفنية الحديثة وتبديد جهودهم بتركهم عاطلين عن العمل [42] ، فقد أسهم النشاط التجاري الذي ساد العراق وإرتباطه بالاسواق العالمية في تقويض الصناعات المحلية وبقي الانتاج حرفيا قائم على التصنيع اليدوي للبضائع ، كما إقتصر تبادل البضائع على المدن دون الريف بسبب إنخفاض مستوى دخل سكان الريف الأمر الذي أدى الى تدني أسعار المنتجات وكان النشاط الصناعي مقتصرا على المحلات الصغيرة والبيوت [43].

أمام هذا التدهور الذي أصاب الصناعة الحرفية ، إتخذت الحكومة بعض الاجراءات التجارية والمالية بهدف تطوير الصناعة كان من بينها ، إنها شجعت ونشطت المنسوجات الوطنية وإعفاء المواد اللازمة لها من الرسوم الكمركية ، وعمدت على زيادة الرسوم على المنسوجات الاجنبية المماثلة لها كما قدمت الحكومة المساعدات المالية لأصحاب تلك الصناعات [44].

إنتهجت سلطة الاحتلال والانتداب البريطاني في العراق (1920-1932) سياسة مزدوجة إتجه محورها الأول نحو دعم شيوخ العشائر والملاكين بغية الاعتماد عليهم في تيسير أمور الحكم في حين إتجه المحور الثاني نحو تنمية فئات إقتصادية داخل المجتمع العراقي والارتكاز عليها لمنع قيام صناعة وطنية حقيقية وإبقاء سوق العراق مفتوحاً أمام البضائع الانكليزية المصنعة ومع هذا فأن السلطات المحتلة شجعت إنشاء بعض

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي ومنها صناعة الجلود والتمور والطابوق بقصد سد حاجة الجيش البريطاني العامل بالعراق بالدرجة الاولى ، وشغلت الصناعة جزءا من أذهان القادة العراقيين الذين تولوا مسؤولية الحكم أبان تشكيل الدولة العراقية عام 1921 ، فاتجهت جهود البعض منهم الى تشجيع الصناعة الوطنية خاصة تلك التي تعتمد على المواد الاولية المحلية ، ظهر ذلك واضحاً من خلال إصدار سلسلة من التشريعات القانونية الخاصة بتشجيع الصناعة الوطنية كما إهتم الرأي العام المتمثل بالأحزاب والصحافة والبرلمان بهذه المسألة آنذاك ، وشهد العراق في هذه المرحلة بروز مجموعة من البرجوازيين الوطنيين الذين عدو النضال الاقتصادي مكملا للنضال السياسي ، وكان نوري فتاح باشا من بين الأسماء البارزة في هذا المجال ويعد من أوائل الصناعيين الذين أسهموا في تأسيس الصناعة الوطنية في العراق لاسيما في مجال الغزل والنسيج ومشاريع اخرى[45] .

أهم المشاريع الصناعية :

1- معمل عزيز ميرزا يعقوب وشركاءه : بادر عزيز ميرزا بانشاء معمل للغزل والنسيج الصوفي في منطقة الكرادة ببغداد عام 1923 ، وتضمن (10) أنوال فقط وهي من صنع ألماني ، وكان يقوم بغزل الصوف ونسجه وأكثر منتجاته من البطانيات والأجواخ التي تتلائم مع احتياجات الحكومة من مدارس الجيش والشرطة والسجون .

2- معمل فتاح باشا للغزل والنسيج : أقدم نوري فتاح باشا ووالده في عام 1926 على تأسيس أول معمل وطني حيث دخل في تاريخ الصناعة الوطنية ، وتعود قصة تأسيسه الى صهر فتاح باشا (صالح إبراهيم) كان يعمل مديرا فنيا لمعمل نسيج الجيش العثماني (العباخانه) وقد صدرت إليه الأوامر عند إنسحاب الجيش العثماني من بغداد 1917 بتفكيك المعمل وتدمير مكائنه ، غير إنه قام بتفكيك المكائن ولم يدمرها وأرسلها الى الموصل رغبة منه في تأسيسه في الموصل في فترات لاحقة ، إلا أن محاولاته باءت بالفشل وأصبحت المكائن غير صالحة للعمل ، لكن رغبته في تأسيس المعمل بقيت شديدة في نفسه وما أن رأى الاستقرار السياسي في العراق بعد تشكيل الحكومة العراقية حتى توجه الى نوري فتاح باشا وأقنعه بأهمية تأسيس مشروع وطني للغزل والنسيج ولاسيما بعد تأسيس الجيش العراقي ، وأختيرت منطقة الكاظمية في بغداد موقعا للمعمل لكونها كانت مركزاً مهما تتواجد فيه أغلب معامل ومشاغل النسيج مما ساعد في رفد المعمل بأيدي عاملة ذات خبرة سابقة بالصناعة الصوفية [46].

مارس المعمل نشاطه في عام 1926 ، حيث تولى نوري فتاح باشا إدارة الأعمال المالية والتجارية والإدارية ، في حين تولى صالح إبراهيم إدارة الامور الفنية ، وكان في مراحله الاولى يقوم بانتاج الغزل الصوفي فقط ويجهزها الى مشاغل النسيج اليدوية الصغيرة ، الى مصلحة السجون ، بلغ عدد العاملين فيه (65) عاملاً ومع مرور الوقت إستكمل المعمل معداته ، حيث احتوى على (40) نولاً مستورداً من بولندا وجهز بمحرك بخاري بقوة(75) حصانا وجهاز لتوليد الكهرباء .

باشر المعمل إنتاجه بالشكل المخطط له أواخر عام 1929 ، وقد أشرف عليه في بداية الأمر فنيون بولنديون ووصل عدد العاملين فيه زهاء (300) عامل وعاملة ، و (8) موظفين إداريين و(12) ملاحظا ورئيس عمل ، وتراوحت إجرة العمال بين (50-250) فلسا يوميا حسب كمية العمل وقدرة العامل ، وكانت منتوجات المعمل من الاقمشة والغزل والأحزمة والبطانيات وتراوحت قيمة البطانية الواحدة بين (450-750 فلسا) وإمتازت منتوجاته بالجودة وبالأخص البطانيات التي كان الناس يفضلونها على الأجنبية ، ونتيجة لجودة منتوجاته صدرت الى الشام ومصر وأقطار الخليج العربي وإيران ، حتى إنها حازت على جوائز دولية لجودتها ، كما شارك المعمل في عدة معرض محلية وعربية وعالمية [47]..

كانت النجاحات التي حققها المعمل نتيجة المساعدة والتشجيع الشعبي والحكومي الذي حصل عليه ، فعلى المستوى الشعبي لقي المعمل ترحيبا كبيرا من قبل الرأي العام العراقي ، فقد عدته الصحف العراقية بأنه

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

الأول من نوعه في العراق ووصفته بأنه معمل يضاهي المعامل الأوبية ودعت الشعب الى تشجيعه من خلال الاقبال على شراء منتجاته وحملت الشعب والحكومة مسؤولية بذل أقصى الجهود بهدف زيادة الوعي الشعبي للاقبال على شراء منتجات المعمل، أما على المستوى الحكومي فقد حظي المعمل باهتمام الملك فيصل (1921-1932) ويوصي بتقديم التسهيلات له ومنحه مساعدات مالية ، وقد حظي المعملان (معمل فتاح باشا) و (معمل عزيز ميرزا يعقوب وشركاؤه) بدعم الحكومة فقد حصل المعملان على إعفاءات من الضرائب من مجلس الوزراء عام 1927 ، كما شمل المعمل بقانون تشجيع الصناعة رقم (14) لسنة 1929 والذي تضمن تقديم التسهيلات والمساعدات لاصحاب المصانع بما فيها إعفاء المواد الازمة والمستوردة من الرسم الكمركي ، كما تعاقدت وزارة المالية مع المعمل لتزويد وزارة الدفاع بما تحتاجه من منتجات ، بشرط أن تكون الأسعار أرخص من المستورد كما قررت الوزارة منح المعمل سلفة قدرها (لكين ونصف لك روبية) بفائدة قدرها (5%) غير إن وزارة الدفاع طلبت من وزارة المالية إلغاء الفائدة لكون هذه الصناعة في بداية نشؤها وتحتاج الى تشجيع حقيقي فوافقت وزارة المالية على ذلك [48].

3- تأسيس محلج وطني : نظرا لازدياد الحاجة الى القطن الخام بعد الحرب ، فقد شجعت السلطات توسيع انتاج القطن في البلاد ، وزار فد من جمعية منتجي القطن البريطانيين ، مؤسسة خاصة قامت لتشجيع زراعة القطن في الامبراطورية البريطانية في العراق في عام 1919 للبحث عن مراكز جديدة لانتاج الاقطان ، وبعد مفاوضات جرت بين الجمعية ومديرية الزراعة العامة ، وافقت الجمعية على فتح وكالة وانشاء محلج لها ، على أن تتولى المديرية زراعة 300 دونم من القطن وتسعى لتشجيع الفلاحين لزراعته [49] ، واجهت انتاج القطن مشاكل بالنسبة للفلاح كان من أبرزها ، إن القطن يحمل الفلاح على تطبيق اساليب الزراعة الغربية وطرق التجارة الحديثة ، رغم ذلك فان صناعة الحلج قد توسعت بسبب ارتفاع الاسعار التي كانت تدفعها الجمعية عن القطن الجيد و المساعدات التي تقدمها سكك الحديد ، قدمت السكك الحديدية أسعار واطئة لشحن بذور القطن وقدمت بطاقات سفر مجانية للراغبين في زيارة المحلج في بغداد والذي اعتبر رمزا للنهضة الصناعية الحديثة بنظر القادة العراقيين والسياسيين وابناء المدن ، وفي عام 1926 بلغ عدد الذين استخدمتهم جمعية زراع القطن البريطانيين 150 شخصا [50].

اتخذت الحكومة بعض الخطوات اللازمة لضمان انتاج النوع الجيد من القطن فقط ، فقد أصدرت عام 1927 تشريع يخول وزير الداخلية تعين أصناف بذور القطن المسموح باستعمالها والمناطق الصالحة لمثل هذه البذور ، وتضمن أيضا موادا تتعلق بالتنظيف والخزن والحلج والتصنيف ، سيطرت جمعية زراع القطن البريطانيين التي وزعت بنفسها البذور وسيطرت على حلج وحزم القطن ، إستطاعت الحصول على سعر للقطن العراقي أفضل من السعر الذي كان يدفع للقطن الامريكي المتوسط النوعية في سوق ليفربول ، ونتيجة لسيطرت جمعية زراع القطن البريطانية على حلج وحزم القطن ، طالبت مجموعة العراقيين بتأسيس المحلج الوطني ، فقد أسسته الجمعية الزراعية الملكية في عام 1927 ، أما مجلس ادارة المحلج فقد ضم عددا من السياسيين البارزين والتجار ، وفي عام 1928 أقدم مجموعة من العراقيين على إستيراد مكائن وآلات للمحلج الوطني ، بعد أن وجدوا أن شركة إنماء القطن البريطانية التي قامت بتأسيس محلج للقطن في بغداد عام 1920 قد إحتكرت تجارة الأقطان ، الأمر الذي أدى الى تذمر المزارعين والتجار [51] ، وهنا لا بد من الاشارة الى إن تأسيس المشاريع الصناعية الوطنية كان محكوماً بالمنافسة الاجنبية [52].

ثانيا :أهم الصناعات

كانت صناعة الغزل والنسيج الصوفي على رأس الصناعات الحديثة في العراق ، وكانت هنالك عوامل مهدت لبروز تلك الصناعة فبعد أن ظهرت أو تأسست

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

الدولة العراقية عام 1921برزت الحاجة الى سد متطلباتها من المنتجات الصناعية وذلك لسد حاجة الجيش الذ أسس عام 1921 الى النسيج لعمل الملابس والبطانيات من جهة وإرتفاع المستوردات العراقية من المنسوجات الصوفية وإزدياد الطلب عليها ولاسيما بعد إنتشار الأزياء الغربية وهذا ما يسبب تسرب الأموال الوطنية ، فضلا عن الرغبة في تأسيس صناعة وطنية تنافس الصناعات الغربية من جهة اخرى كل هذه العوامل كان لها الدور البارز في فتح الباب أمام الرأسمال الوطني لولوج ميدان الصناعة الخفيفة لاسيما صناعة الغزل والنسيج الصوفي .

برزت صناعة السجاد والبسط الفاخرة وحققت إنتشارا جيدا وكانت من الصناعات الأهلية ، ووجد أفضل السبل لتوسعها نشر هذه الصناعة في السجون فقد بيعت الشفوف المنتجة في شمال العراق بأثمان جيدة وصدر منها الى الخارج ، كما أسس أول معمل للسكائر في بغداد عام 1929[53].

وفيما يخص صناعة الدباغة والجلود والأحذية فقد إشتهر العراق منذ القدم بدباغة الجلود ، إلا إنها كانت مختلفة حتى بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، وكانت الكاظمية والاعظمية في بغداد ومدينة الموصل أيضاً متخصصة بهذه الصنعة وكانت الجلود المحلية تدبغ بطريقة بدائية وذات نوعية رديئة نسبيا بسبب عدم كفاءة عمليات الذبح والسلخ في المجازر المحلية وعليه فأن صناع الاحذية الجيدة كانوا يفضلون الجلود المستوردة من الهند وكانت الجلود العراقية تملح وتحضر تحضيرا أوليا ثم تصدر الى الخارج لاستكمال دباغتها ، وبعد إحتلال الانكليز لبغداد أسسوا معملين مهمين للسراجة واحدا في منطقة أم العظام والآخر في قلعة (الثكنة العسكرية) في بغداد وفي أواخر العشرينات أرسل بعض الممولين بعثة الى أوربا للتخصص في صناعة الدباغة وبعد ذلك أسس السيد علي صائب الخضيري معمل الدباغة الفني الذي أنتج أنواعا مختلفة من الجلود المدبوغة لاقت إستحسانا وإقبالا في السوق المحلية وإعتمد كل من الجيش والشرطة عليها ، كما إستمرت بعض المذابح في تطهير وتعقيم الجلود وتحضيرها وإرسالها الى المدابغ الأوربية لاكمال دبغها [54] .

كانت صناعة السلع الجلدية في الغالب صنع الأحذية والسروج وكان هنالك إثنا عشر معملا أهليا حديثا في بغداد والموصل ولاتزال تحت ضغط المنافسين الأجانب مثل شركة باتا ، وعندما ساعدت الحكومة العراقية هذه الصناعات بموجب قانون تشجيع المشاريع الصناعية عام 1929 ، بتخفيض الرسوم الكمركية على المواد الأولية المستوردة وأنشأت شركة باتا فرعا لها في بغداد وتمتعت بنفس الامتيازات الواردة في القانون [55].

حققت صناعة الأحذية الوطنية بعض النمو حيث إنخفضت قيمة الأحذية والجزم المستوردة بصورة سريعة من ما قيمته 60,000 دينار عام 1928-1929 الى 33,000 دينار عام 1927 ، وكان هنالك تسعة معامل لصنع السروج تجهز بصورة رئيسة حاجات الجيش والشرطة العراقية خلال نفس الفترة [56].

تركزت صناعة تعليب أو كبس التمور في البصرة ومنطقة الفرات الأوسط وكانت صناديق التعليب مستوردة ، بما فيها الخشب الذي يستعمل لصنع صناديق تعليب التمور بما فيها قطعه وقيوده ومساميره ، وكانت هنالك صناديق تمور محلية وكانت العمليات الصناعية بدائية وأُطلق على الأماكن التي توجد فيها المكابس البدائية "جرداغ" وكانت هذه الصناعة خاضعة لشركات أجنبية حيث تم التصدير الى إنكلترا وأوربا وأمريكا الشمالية وأسهمت شركات التصدير بادخال طريقة رفع النوى من التمور عام 1925 ، وقد أفسحت هذه الطريقة المجال أمام أعداد واسعة من الأيدي العاملة لتشغيلها [57] ، فقد وفرت مكابس التمور العمل لكثير من العرب البدو اضافة الى بعض فلاحي بساتين النخيل من العرب من أتباع شيخ المحمرة الذي حكم عبادان في الجانب الشرقي من شط العرب ، اضافة الى توفير العمل لعدد كبير من العمال فقد ساعدت على قيام بعض الصناعات الصغيرة [58].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

أنشأ معمل لتقطير الكحول في مدينة بغداد خلال شهر كانون الثاني 1923 ، وإعتمد في إنتاجه على عرق التمر (59) ، وإشتمل سوق تصريفه على بغداد ، ديالى ، كوت ، حلة ، كربلاء ، رمادي ، أما معمل تقطير البصرة كان يفي بحاجات المناطق الجنوبية من العراق البصرة والعمارة والناصرية والديوانية أما صناعة البيرة في الموصل التي كانت تعتمد على الشعير المنتج في المنطقة ، فلم تجد النجاح وبقيت في أطوارها الاولى التي بدأت [60].

وفي مجال صناعة الأدوية والعقاقير ، لم يكن صناعة لها في العراق عدا صناعات بسيطة مثل قطرة العين حيث تأسست شركة لانتاجها عام 1920 إلا إن الشركة لم تلق النجاح بسبب عدم الثقة بصناعة الأدوية المحلية ، أما فيما يتعلق بصناعة المواد الإنشائية فلم يكن يوجد في العراق أبان الانتداب البريطاني سوى آلة واحدة لصنع الطابوق وكانت إنتاجها منخفضة بسبب النقص في المهارات الفنية ، وعليه أسست إدارة الاحتلال البريطاني مديرية الاشغال العامة قامت بدورها بإنشاء عدد من معامل الطابوق على طرقة حرق النفط ، وهذا الأمر ساهم في نشاط القطاع الخاص من خلال إقبال أصحاب الأموال لتأسيس معامل أهلية خاصة بعد حركة البناء الذي شهدتها البلاد مع بداية تأسيس المملكة العراقية [61].

شهدت عملية إستخراج وصناعة وبيع الملح الى إدارة خاصة لها وكانت الحكومة تشرف عليها بصورة مباشرة منذ عام 1923 ، وحدد نظام البيع بالالتزام بعد هذا العام في مناطق (الموصل ، العمارة ، الزبير ، الكوت ، مندلي) في حين تركز نشاط الادارة في محطة طوزخورماتو ومملحة هيت التي أنتجت 600 طن ومملحة الفاو كانت قد أثرت عليها مياه المد والجزر البحرية ، ومملحة قوم التي كانت تجهز منطقة السليمانية عن طريق الالتزام بمبلغ 20 ألف روبية [62].

وفيما يتعلق بصناعة التبوغ والسكاير والشخاط ، بدأ إنتعاش التبوغ والسكاير منذ منتصف العشرينات ، وتأسس أول معمل ميكانيكي لصناعة السيكاير عام 1926[63] ، من قبل مستثمرين لبنانيين هما السيدان عبود وطبارة ، وكان المعمل يستخدم التبوغ المحلية المنتجة في منطقة السليمانية والتبوغ المستوردة من تركيا وقد أدخل المصنع المذكور أساليب الانتاج الحديثة في صنع السكاير بواسطة المكائن الميكانيكية عوضا عن الانتاج اليدوي والحرفي السائد آنذاك ؛ وقد أشارت صحيفة العراق في صفحاتها الى علب السكائر المصنوعة في العراق تكون عليها علامة غزال ونوع التتن الذي تصنع منه هذه السكائر هو التتن المحلي المسمى (شاور بشمبه) ، وكان يباع في سوق الصفارين في دكان إبراهيم بخاش التوتنجي الشهير المائة بأربع آنات وكانت هذه العلب مطلية بالذهب ومنها ماهو غير مطلي ، وفي عام 1929 تأسست شركة الدخان العراقية من قبل أحد المستثمرين المصريين هو السيد جان بعجيان حيث قامت الشركة المذكورة بانشاء معمل حديث لانتاج السكاير الميكانيكية [64].

أما صناعة المواد الانشائية فقد أدخلت أول ماكنة لصنع الطابوق الى بغداد في عام 1920 من قبل سلطات الاحتلال البريطاني وبعد تأسيس الدولة العراقية وخاصة نهاية العشرينات بدأ المستثمرون ضمن القطاع الخاص باحداث تقدم خاص في أساليب الانتاج لقطاع الصناعات الانشائية بسبب زيادة الطلب على مواد البناء نتيجة لانتشار بناء المساكن الحديثة وبرنامج الاعمال الحكومية للخدمات العامة [65].

أما الصناعات المعدنية فكانت صناعة النحاس والبرونز مزدهرة في عدة مناطق في العراق خلال العشرينات وهي صناعة يدوية تقليدية تضمنت تصنيع المستلزمات المنزلية كالمراجل لاغراض الحمامات والقدور والأواني وأدوات الحمام والركايا والمناقل وعدد التقطير والزخرفة والزينة ، أما صناعة البرونز (البريخ) فكانت تحتاج الى التحسين وتقوم بصنع الأسرة المعدنية وإشتهر أهل بغداد والموصل وكربلاء والسليمانية بشكل خاص بصناعة النحاس والبرونز وتمكنت مصانع السليمانية من صنع بنادق تشبه بندقية (المارتين) دخلت صناعة

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

السباكة والخراطة الحديثة الى العراق وخاصة في البصرة وبغداد منتصف العشرينات حيث جهزت بالمكائن والآلات الحديثة وقامت بتجهيز الدوائر الحكومية بأعمدة البرق والتليفون والانابيب المستخدمة في إسالة الماء ، أما صناعة الطلي الكهربائي دخلت العراق عام 1924 وأول من باشر بها رجل أجنبي في مدينة البصرة ولكنها لم تدم لسعرها الباهض وعدم إقبال الناس عليها ، أما صناعة الزنكراف دخلت العراق عن طريق شركة الأوقاف العراقية بعد الاحتلال البريطاني للبصرة حيث أسست معملها للزنكراف في البصرة إستكمال لمتطلبات مطبعة جريدة الزنكراف العراقي في بغداد [66].

وفي ميدان الصناعة النفطية ، بدأ النفط خانه قرب خانقين بتزويد الأسواق المحلية بالنفط باشراف شركة النفط الانكليزية – الفارسية وضعت مهمة إنتاج النفط في هذا الحقل لشركة نفط خانقين التي هي فرع منها ، لاستثمار النفط في الاراضي المحولة ضمن الحدود العراقية [67] ؛ وقد وصفت جريدة العالم العربي فتح آبار النفط بأنها الفرصة الثمينة للبلاد كي تتخلص من الازمة المالية التي آلمت بها [68] ، وفي عام 1925 منحت الحكومة العراقية إمتيازان ، الأول لشركة النفط البريطانية الايرانية ويشمل المناطق المتنقلة عند الحدود العراقية – الايرانية وإشترط شرطا واحدا وهو أن يؤسس مصفى لتزويد البلاد بحاجتها من منتجات النفط في خانقين وقد تم تأسيس المصفى في عام 1927 ويعد أول معمل لتصفية النفط في العراق وكان يعتمد على إنتاجه حقل نفط خانه الواقع بالقرب منه ، كما أنشأ معمل لانتاج الصفائح المعدنية لتسهيل عملية التوزيع والبيع على المستهلكين [69] ، ثم أسست شركة فرعية تولت إدارة هذا المصفى الذي إستخدم نحوا من 1000 عامل عراقي وفي نفس السنة تم إنشاء معمل لانتاج الصفائح المعدنية ولذلك كثرت الوقود في البلاد وانخفظت أسعارها وبالتالي هبطت تكاليف تشغيل مضخات الري وهذا الانخفاض إستهوى الناس للاستثمار في الحقل الزراعي وإتباع نظام الري بالمضخات [70].

أما الامتياز الثاني فقد منح لشركة النفط التركية لمدة 25 سنة ،وبدأت الشركة بأعمال التنقيب في سنة 1926-1927 وكان لهذه الاعمال تأثير واضح في الاقتصاد العراقي فالحكومة قد تهيأ لديها مصدر جديد للواردات كما إستخدم عمال البناء في تبليط الطرق من محطات سكك الحديد الى مواقع الحفر وإشتغلت شركات النقل بشحن المواد والاجهزة الى أماكن عمليات الحفر، وبدأت بتشغيل أعداد كبيرة من العمال إشتغل فيها في بداية عملها 180 عاملا وإرتفع عام 1926 الى 2500 عامل ليصل العدد الى 3500 عامل في عام 1927 ، وبموجب الالتزام باستخدام العراقيين في المجالات الممكنة فأن الشركة وظفت 1721 عراقيا في نهاية 1927 [71].

جدول رقم (11):يبين الحقول المكتشفة في زمن الشركات النفطية (1927-1929) [72].

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الاحتياطي (مليار برميل)
حقل كركوك	1927	22,40
حقل القيارة	1929	1,00
حقل خانوقة	1929	0,10

وقعت الحكومة العراقية في 1925/3/14 مع شركة النفط التركية مقاولة إمتياز نفط في ولايتي بغداد والموصل تضمنت منح الشركة حق البحث والتحري والحفر عن البترول والغازات الطبيعية ومن ثم إستخراجها وإعدادها للبيع وتصديرها مقابل (4) شلنات ذهب عن كل طن تم تصديره عبر الأنابيب للخارج وحددت الإمتياز بـ (75 سنة) ، كما وقعت الحكومة العراقية إمتياز آخر مع شركة النفط الانكليزية الفارسية المحدودة 1926/5/24 ، تضمنت تحديد حصة الحكومة بـ (4) شلنات ذهبا عن كل طن نفط خام يصدر الى الخارج عن طريق الأنابيب وحدد موعد الانتهاء 1960/4/27 ونصت على أن تتعهد الشركة على بيع منتوجاتها في العراق بأثمان لا تزيد عن الأثمان التي تبيع بها الشركة التركية المحدودة منتوجاتها في العراق [73].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

بدأت شركات النفط الغربية بأستثمار النفط في العراق منذ عام 1927 عندما دخل النفط الخام لأول مرة في صادرات العراق وقد بلغ المتوسط السنوي لانتاج النفط الخام العراقي للمدة 1927-1930 ، 0,07 مليون طن ، وهذا الأمر أسهم في بتشغيل أعداد كبيرة من العمال العراقيين .

جدول رقم (12) : القوى العاملة في شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق (1927-1929) [74].

السنة	عدد العاملين في الشركات	عدد العاملين العراقيين في الشركات
1927	1,920	1,162
1928	1,656	1,222
1929	2,355	1,915

وأشارت الاحصائيات الى إن عدد اليد العاملة في القطاع الأجنبي في مدة الانتداب البريطاني إنها قد تجاوزت الـ (13) ألف عامل موزعين بالشكل، الآتي، السكك الحديدية حوالي 9000 عامل ، ميناء البصرة حوالي 1270 عامل ، شركة نفط العراق يتراوح (1000-2000) عامل ، شركة نفط خانقين حوالي 1000 عامل، جمعية زراع القطن البريطانية حوالي 180 عامل ، فضلا عن عدد العمال العاملين في البناء والتعمير فقد بلغ عدد العمال في المؤسسات والمشاريع الحكومية والاهلية 6000 عامل ، كان من بينهم 4550 منهم يعملون في مديرية الاشغال العامة و206 في مديرية البرق والبريد و350 في المساحة العامة و200 عامل في معامل فتاح باشا ، وإضافة الى هؤلاء العمال هناك 50000 عامل يعمل في صناعة كبس التمور وأعداد اخرى تعمل في كبس التمور وفي صناعة السكائر والتبوغ وبذلك حل العمال الوطنيون محل العمال الأجانب في المظاهر الجيدة التي رافقت الحكم الوطني ولاسيما المشاريع الوطنية [75].

جدول رقم:(13): اجور العمال 1926.

رب العمل	الأجر اليومي للعامل غير الماهر(بالفلس)	الأجر اليومي للعامل الماهر(بالفلس)
ميناء البصرة	75	435-187
شركة النفط الانكلو - فارسية	92-75	450-300
المعدل العادي للسوق	75	-------

جدول رقم(14): عدد العمال في بعض المشاريع للمدة 1919-1930 (76).

المشاريع	عدد العمال	النسبة المئوية
السكك الحديدية	6000	%56,9
البناء	800	%7,6
شركة نفط العراق- خانقين	3500	%33,2
جمعية إنماء القطن البريطانية	150	%1,4
معمل النسيج الصوفي	100	%0,9
المجموع	10550	%100,0

المبحث الثالث: الأوضاع التجارية

سيطرت الشركات البريطانية على التجارة الخارجية العراقية منذ الاحتلال البريطاني سيطرة تامة رافقها إنعدام المنافسة الأوربية وتحطيم التجارة الوطنية فقد جاء تقرير البنك الشرقي البريطاني ردا على الأوساط المطالبة بانسحاب الجيوش البريطانية من العراق في عام 1921 قائلا:"إن شركاتنا تستحوذ على أكثر من عشرة ملايين باون من المستوردات العراقية والأخرى تلعب الدور الأكبر في صادرات العراق التي نتوقع أن تأخذ بالازدياد ، ثم إن شركات الشحن البريطانية تنقل هذه التجارة وتلك ، وأخيرا فأن البنوك البريطانية تمول كل تجارة العراق الخارجية .

كان للاحتلال ثم الانتداب البريطاني أن أخضع العراق لسياسة الباب المفتوح التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1899 ، الأمر الذي أدى الى عرقلة التكوين للاقتصاد العراقي ، فقد أصرت الدول العظمى وفي مقدمتها بريطانيا في إيجاد سوق لمنتجاتها في العراق وأدت تلك السياسة الى شل قوة المساومة لدى العراق مع البلدان الاخرى وتنظيم تجارة الاستيراد والتصدير .

فرضت بريطانيا هيمنتها على العراق خلال هذه الحقبة ، فهي التي تفرض القوانين والانظمة والاتفاقيات عليه فكان الحاكم الملكي هو المرجع الاعلى للادارة المالية عام 1920 ، وكان يمارس سلطته في الصرف والجباية بواسطة السكرتير المالي وسكرتير الواردات والسكرتير التجاري الذي انيطت به إدارة الكمارك .

عند المقارنة بين حجم التجارة الخارجية خلال مرحلة ماقبل الحرب العالمية الاولى والمرحلة التي تلتها ، يظهر لنا واضحا زيادة أقيام التجارة الخارجية (الواردات والصادرات عام 1920) ، وهناك جملة من الاسباب ساهمت في تلك الزيادة منها تطور تجارة الترانسيت الى إيران بعد اغلاق الطريق مع روسيا خاصة بعد ثورة اكتوبر 1917 فيها ، ووجود الجيش البريطاني المحتل وحاجاته الى المؤن ، والطلب المتزايد على البضائع المحلية ، إلا إن هذه الزيادة في قيمة التجارة الخارجية سرعان ما تراجعت خلال السنوات اللاحقة بسبب تسرح الجيش البريطاني ، وهبوط تجارة الترانسيت بسبب المصاعب التي عانت منها ايران وهبوط مستوى الأسعار في الاسواق العالمية [77].

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجال الاستيراد والتصدير ، بريطانيا والهند ، ويرجع ذلك الى حاجة العراق الى المنسوجات والشاي والبن والتوابل والاخشاب وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند ، هذا من جانب ومن جانب آخر كانت السوق العراقية توفر المواد الاولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما ، وعليه فان الروابط التجارية سابقة لعهد الانتداب بزمن طويل من خلال المحاولات البريطانية المستمرة للسيطرة على العراق باعتباره طريق مرور وسوقا للمنتجات المصنعة والمواد الاولية وقد أسهم النفوذ السياسي فيما بعد في المنطقة الى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين ،ومن جانب آخر كان الارتباط النقدي عاملا مهما في توطيد هذه العلاقات كون الروبية الهندية العملة الرسمية في البلاد لغاية الاول من نيسان 1932 ، وهذا فسح المجال أمام التجار في التوسع بأعمالهم لثبات سعر الصرف وسهولة التحويلات المالية ، يضاف الى كل تلك العوامل السياسة التجارية القائمة وتطبيق نظام الباب المفتوح التي أعطت الحق لتوسع التجارة مع بريطانيا والهند [78].

أولا: تجارة التصدير

أخذت قيمة التصدير خلال الاعوام (1920-1924) بالزيادة ويعود أسباب تلك الزيادة الى قلة إستهلاك جيش الاحتلال البريطاني بسبب نهاية العمليات العسكرية ، وتوسع طرق النقل البحري وزيادة الأمان وإرتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الخارج وزيادة الطلب عليها [79] ، فكان معدل متوسط كمية الصادرات العراقية غير النفطية خلال المدة 1921-1923 هو 134,3[80] ،إلا إن سوء الاحوال الجوية وظهور الجراد خلال العامين 1925 و1926 أثراً على كمية الصادرات من الحبوب ، ثم أخذت قيمة الصادرات بالارتفاع خلال المدة 1927-1929 ، إلا

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

إنها عادت الى الهبوط خلال سنوات الازمة الاقتصادية العالمية [81].

صدرت البضائع و المواد العراقية الى بلدان مختلفة خلال المدة (1922-1924) وكان في مقدمة البلدان التي استوعبت الصادرات العراقية هي إيران فيما جاءت البلدان الآتية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والهند وفرنسا ومصر ، بعدها وعلى التوالي خلال المدة ذاتها ،وكانت مساهمة المملكة التحدة في صادرات العراق غير النفطية خلال المدة(1925 -1931) 26,1 % ، وكان الثقل الحقيقي في تجارة التصدير ينصب بدرجة أساس على التمور و الصوف والحبوب لأن بقية المواد المصدرة كانت تقوم أساسا على تجارة الترانسيت [82].

إرتفعت صادرات العراق من القطن عام 1923 من 271 طن الى 1168 طن عام 1929 ، وهذا يدل على إن بريطانيا كانت تهتم بزراعة القطن والتوسع في زراعته بالعراق ليس لخدمة الصناعة الوطنية وإنما لتوفير القطن الخام كمادة أولية لصناعة النسيج البريطانية ولذلك اهتمت بتشجيع زراعته لأغراض التصدير [83].

جدول رقم (15): يبين صادرات القطن العراقية 1923-1929 [84].

السنة	كمية القطن بـ (الطن)
1923	271
1924	615
1925	625
1926	861
1927	483
1928	1230
1929	1168

صارت تجارة التصدير منذ عام 1924 صافية من الصادرات الترانسيتية والسلع المعاد تصديرها ، وأخذت اهمية هذا الجانب من تجارة التصدير بالاضمحلال منذ أواسط فترة الانتداب البريطاني على العراق ، فقد بلغ معدل قيمة الصادرات الترانسيتية (1,446,000) دينار سنويا خلال الفترة 1925-1932 ، أما مفرداتها فأهمها ما تصدره إيران من سجاد وصموغ وجلود ومصارين ونفط ، وخلال الفترة 1927-1932 ضمنت قيمة السلع المراد تصديرها بحوالي 429,000 دينار سنويا ، أي حوالي 15% من قيمة تجارة التصدير [85].

جدول رقم (16): يبين الترانسيت عبر العراق (1925-1929) [86].

السنة	الترانسيت عبر العراق
1926-1925	5,297,564
1927-1926	4,286,511
1928-1927	4,410,891
1929-1928	4,389,528

تعرضت تجارة المصارين الى الولايات المتحدة للتدهور بعد أن كان في السنوات 1923-1925 تعيش حالة إزدهار وترجع أسباب ذلك التدهور الى دخول روسيا منافسا لتصدير هذه المادة والى إنتاج الصناعة الامريكية

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

بديلا عن المصارين ، كما إن قسماً منها أستورد من إيران وصُدر عن طريق تجار عراقيين ، وعند فتح طريق روسيا أمام التجارة الايرانية تعرضت تجارة المصارين والترانسيت للتدهور ، كما إن الشروط الصحية التي وضعتها الحكومة الامريكية كانت عائقا آخر في وجه هذه التجارة [87].

تعرضت تجارة التمور هي الاخرى الى التدهور عام 1925 ، حيث أقدمت شركات التصدير على إدخال طريقة رفع النوى من التمر في عام 1925 ، وإن إقدام الحكومة على إفساح المجال أمام تجارة تصدير التمور قد خلق حالة "شبه احتكار فعلي" أثر على المنتجين بحكم الاسعار الواطئة التي بدأ يفرضها تجار التصدير عليهم ، وبهدف تحسين هذه التجارة بدأت الحكومة ببعض الاجراءات إذ تابعت وزارة المالية أعمال لجنة تحسين التمور ، التي تألفت بصورة غير رسمية برئاسة (السير كوبر) مدير الكمارك والمكوس والتي كانت أعمالها إستشارية محضة ، كما واجهت تجارة التمور العراقية مشاكل مهمة تمثلت بالاعتراضات الشديدة التي ظهرت في السوق الاسترالية حول الظروف الصحية السيئة التي تحيط بتعبئة التمور ، وكان الخوف واضحا لدى السلطات الحكومية إزاء موقف السوق الاسترالي ومنع استراليا إدخال التمور بسبب الاحتياط الصحي خوفا من أن يصل الخبر الى البلدان الاخرى التي ستتبع استراليا ، اقترح المستر كوبر أن يقوم المعتمد السامي بارسال برقية الى حكومة استراليا يشرح فيها خطأ الموقف الاسترالي ، كذلك أقدمت الشركات (اند روبر ، استريك ، ومسيرس ، ولز ، وافريكان أيسترن، حاجي مصطفى ، سلمان مارين ، وأصفر ، وجيوكولاس) بارسال برقية الى السير سوان مستشار وزارة المالية يطلبون فيها بشدة الابراق الى الحكومة الاسترالية حول موضوع تعبئة التمور في العراق [88].

تعرضت تجارة تصدير التمور العراقية مع تركيا الى هبوط خلال المدة 1928-1929 ، بعد أن حققت هذه التجارة إرتفاعا في السنوات السابقة ، ويعود هذا الهبوط الى ان الحكومة التركية منعت عام 1929 دخول التمور العراقية الى أرضها وذلك لحماية منتجاتها الزراعية أثر التشابه الكبير بين السلع والمنتجات الزراعية بين البلدين وخاصة الفواكه المجففة والتي تنتجها تركيا ولاسيما التين ، وقد تدهورت تجارة التمور العراقية كثيرا جراء فرض الحكومة التركية عام 1929 رسوما كمركية باهضة قدرها 24 ليرة تركية عن كل 100 كيلو من التمر أي ما يساوي 40 فلسا عن كل كيلو غرام على ما يراد الى بلادها من هذا المنتوج .

جدول رقم (17): صادرات التمور العراقية الى تركيا (1926-1929) [89].

العام المالي	الكمية بـ (الطن)	الكمية بـ (الدينار)
1927-1926	871	111650
1928-1927	1920	17620
1929-1928	686	6187

بلغت قيمة الصادرات العراقية الى بريطانيا خلال المدة 1927 – 1932 مليون و43 ألف دينار ، وكانت أبرز البضائع المصدرة الى بريطانيا خلال المدة المذكورة ، التمور التي شغلت المركز الثالث في حجم الصادرات كذلك زادت كميات الحبوب التي كانت تؤلف الثلثين من مجموع الصادرات ، وعلى الرغم من النقص في كميات الصوف المصدرة إلا أن بريطانيا بقيت السوق الهامة لها كذلك مثلت بريطانيا سوقا هاما ورئيسة للجلود العراقية وكان الرأي ان تجارة الجلود تمثل مادة هامة في الصادرات وتستحق اتخاذ الاجراءات لتحسينها [90].

جدول رقم (18): يبين صادرات العراق من التمور وأقيامها 1922-1929 [91].

السنة	كمية الصادرات (الف طن)	قيمة الصادرات بـ (الف جنيه)	النسبة المئوية
1923-1922	123,4	---	-

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

1924-1923	126,1	1185	%51
1925-1924	148,4	1373	-
1926-1925	144,9	1538	%41
1927-1926	80,0	1253	%36
1928 -1927	151,1	1376	%30
1929-1928	116,4	1208	%29

كان للاحداث السياسية في روسيا " الثورة الروسية 1917" أثر على تجارة الترانسيت ، فكان لغلق الطريق التجاري بين روسيا وايران أثر في زيادة تجارة الترانسيت الايرانية عن طريق العراق التي بلغت عام 1924 ما يقارب 7,5 دينار ٬ ويمكن تحديد المدة 1920-1924 بانها فترة إزدهار تجارة الترانسيت ، إلا إن هذا الازدهار لم يكن يخلو من يضع المشاكل التي واجهت التجار العراقيين منها ارتفاع رسوم الاستيراد خاصة على السكر والشاي والروتين الاداري الذي كان يؤخر سير إنجاز المعاملات وتأخر إرجاع رسوم الاستيراد الى التجار بعد خروج السلع من العراق ، وهنا وجدت الحكومة من الضروري حماية تجارة الترانسيت من المشاكل القائمة وعليه أقدمت على اصدار قانون الترانسيت التجاري رقم 45 لسنة 1924 الذي أعفى سلع الترانسيت من رسوم الاستيراد واستيفاء رسم مقدار 2/1 بالمائة اذا تم خروجها خلال سنة أو 2 بالمائة اذا كان ذلك خلال سنتين أو 3 بالمائة خلال ثلاث سنوات [92].

بدأت الصادرات الترانسيتية بالتدني حتى بلغ معدلها السنوي خلال الاعوام 1925-1932 ما يقارب مليونا و 446 دينارا [93]، ويعزى تدهور تجارة الترانسيت في هذه المدة الى عدة عوامل أهمها عودة التجارة الايرانية الى الطريق الروسي خاصة بعد استقرار الاوضاع السياسية في روسيا واقدام الحكومة الايرانية على افتتاح موانئ لها على الخليج العربي وإفتتاح طريق الأهواز الذي كان له الأثر السيء على تجارة العراق وما تبذله حكومة طهران من مساعي لتحمل التجار على الاستيراد على طريق المحمرة ، ومن جهة اخرى بدأ التنافس بين كل من روسيا وبريطانيا حول تجارة ايران الذي بدأ منذ الاتفاق التجاري بين موسكو وطهران ، هذا فضلا عن عوامل اخرى منها الازمة الاقتصادية وأثرها على هبوط سعر الفران الايراني ، وفيما يتعلق بالرسوم الكمركية برزت خلال عام 1925 اعتراضات في مجلس الاعيان العراقي حول رسوم التصدير خاصة فيما يتعلق برسوم تصدير المصارين الذي بلغ 4 بالمائة من ثمن الصادر منه ، ومقارنة هذه النسبة بنسبة الصادرات الاخرى بالصوف والجلود والعفص والتي بلغت نسبة الرسوم عليها واحد بالمائة ، ولمواجهة المشاكل التي تعترض الحكومة العراقية ، اقتراح رؤوف الجادرجي وزير المالية أمام مجلس الاعيان الموافقة على قانون زيادة رسوم الكمارك والمكوس لسنة 1925 والذ ي خص المشروبات الكحولية اعتبارا من 23 تشرين الاول 1925 [94].

جدول رقم(19):المواد الرئيسية التي يتم تصديرها خلال الاعوام 1920-1921 و1921-1922.

السنة	الصوف الخام	الجلود	الحبوب	عرق السوس	التمور
1920-1921	211,8 لكه	200 لكه	21 لكه	5 لكه	215 لكه
1921-1922	6 لكه	10 لكه	40 لكه	4 لكه	125 لكه

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

جدول رقم (20): الصادرات العراقية كمياتها وأثمانها خلال المدة (1928-1929) (95).

السنة	التمور		الشعير		القمح		الجلود		الصوف		النفط	
	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن
1919	5	18	1	1	1	6	1	6	1	9	-	-
1920	7,6	9,1	1,0	0,1	8,0	7,1	5,2	3,6	,5	,8		
1921	5	19	1	7	1	6	1	5	1	9	-	-
1922	5,6	6,3	3,3	6,4	6,7	9,5	1,8	9,8	,6	,1		
1923	6,6	6,3	3,0	6,4	6,7	9,5	1,6	9,8	,5	,1		
1924	6,6	6,3	3,0	6,4	6,7	9,5	1,6	9,8	,5	,1		
1925	6,6	6,3	3,0	6,4	6,7	9,5	1,6	9,8	,5	,1		
1926	6,6	6,3	3,0	6,4	6,7	9,5	1,6	9,8	,5	,1		
1927	6,6	6,3	3,0	6,4	6,7	9,5	1,6	9,8	,5	,1		
1928	6,6	6,3	3,0	6,4	6,7	9,5	1,6	9,8	,5	,1		
1929	6,6	6,3	3,0	6,4	6,7	9,5	1,6	9,8	,5	,1		

ثانيا : تجارة الاستيراد

تنامت تجارة الاستيراد بعد الحرب العالمية الاولى وكان للعامل الاجتماعي أثرا كبيرا في هذا التنامي ، فقد برز التوجه نحو تقليد الحياة الغربية فازدادت الحاجات بحكم توسع النزعة الاستهلاكية لدى الافراد وخاصة سكان المدن الكبيرة الذين كانوا يؤلفون في تلك الحقبة حوالي 12 بالمائة من مجموع السكان ، وقد تنامى هذا العامل حتى بلغ سكان القرى والمدن الصغيرة أيضا ، فارتفعت قيمة الاستيراد الى حوالي أربعة أضعاف ونصف خلال المدة (1919-1925) عما كانت عليه خلال المدة (1906-1913) ، ويعود جانب مهم من هذه الزيادة الى اقدام السلطات البريطانية على إنشاء المباني والسكك الحديدية وتوفير حاجات جيشها المحتل [96].

مثلت نسبة المستوردات من بريطانيا على مدى السنوات 1925-1932 أقياما عالية ومثل المعدل العام لقيمة الصادرات من بريطانيا للاعوام 1927-1932 ماقيمته مليونان و105 ألف دينار ، كانت البضائع الرئيسية المستوردة من بريطانيا تتمثل في الاقمشة القطنية والصوفية والمعادن والمكائن والالات ، أما السكر المستورد من بريطانيا ، فقد مال مركزه الى الثبات وكانت المشروبات الكحولية والبقالة تمثل مايقارب الثلثين من مجموع الاستيراد من بريطانيا [97].

كان الانخفاض السمة التي ميزت طبيعة النشاط التجاري مع ايران فخلال عام 1925 بلغت نسبة الاستيراد 9,5 بالمائة ، غلا إنها انخفضت في السنوات الاحقة وهذا الانخفاض يعود الى المعاهدة التجارية التي عقدتها ايران مع روسيا في تشرين الاول 1927 مما كان له الأثر على تجارة الترانسيت العراقية ، واحتلت ايران المركز الرابع في مجال الاستيراد من العراق بعد بريطانيا والهند والولايات المتحدة الامريكية [98] ، وكانت المواد المستوردة من ايران تتمثل بـ المنسوجات ، الشاي ، المعادن ، السيارات ، المكائن ، وبدأت شركة النفط الانكليزية الفارسية تنقل النفط المنتج في الحقول الجنوبية من ايران عن طريق العراق [99].

تدفقت البضائع اليابانية الى العراق عام 1929 وأهمها تلك البضائع هي ، الاقمشة القطنية والحرير الطبيعي والصناعي والملابس الداخلية والغزول والمصنوعات الفخارية والسمنت ، واحتلت اليابان المركز الرابع عشر في التصدير للاسواق العراقية عام 1929 ، وكان لتوسع الصناعات الخفيفة في اليابان ورخص أثمانها الأثر البالغ في توجه السوق العراقية نحو الاستيراد منها ، خاصة إن المستهلك في تلك الفترة كان يبحث عن السلعة الرخيصة التي تتماشى ومستوى دخله [100] ، وصفت الوثائق البريطانية المنافسة اليابانية في سوق المنسوجات القطنية في العراق بالهجوم الناجح والتي جعلت المملكة المتحدة الخاسر الأساس [101].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

جدول رقم (21): المواد التي تم إستيرادها للاعوام1920-1921 و 1921-1922 بالكه الروبية [102].

السنة	الشاي	السكر	المنتجات الزراعية	المعاون	الخمور	الملابس	الزيوت
1921-1920	24	378	797	48	19	13	18
1922-1921	19	412	713	15	47	-	58

جدول رقم (22): المواد التي تم إستيرادها للاعوام (1925- 1929) بـ (ألف دينار عراقي) (103).

السنة	الشاي	السكر	الأنسجة	الملابس	الصابون	المشروبات	السيارات
1925	391	1000	2361	143	83	158	128
1926	300	616	2188	135	98	75	158
1927	270	726	2291	133	114	122	228
1928	287	590	2000	123	122	118	226
1929	253	571	1936	198	127	106	118

كان معدل التبادل التجاري الدولي الصافي للعراق للمدة 1926-1929 بلغ 82,0 عدا النفط و 74,8 مع النفط [104] ، وقد ساهمت العديد من البلدان في تجارة العراق الخارجية كما هو موضحا في الجدول الآتي : [105].

جدول رقم (23) :مساهمة العديد من البلدان في تجارة العراق الخارجية خلال المدة 1925-1932

الدول المساهمة في التبادل التجاري	الصادرات	الواردات
المملكة المتحدة	27,5	31,4
الهند	18,5	20,4
فرنسا	3,9	2,5
المانيا	2,6	4,1
بلجيكا	1,4	4,5
الولايات المتحدة	16,7	2,9
ايران	10,7	7,3
سوريا	5,0	3,7
السعودية	7,0	-
مصر	1,9	-
اليابان	-	3,5
المجموع	95,2	80,3
البلدان الاخرى	4,8	19,7
المجموع العام	100	100

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

وفيما يتعلق بالرسوم الكمركية على الاستيراد فقد وضع رسم كمركي موحد على الاستيراد بنسبة 11 % ، فيما وضعت على المشروبات الكحولية والعطور والتبغ نسبة قدرها 5 بالمائة ، وكانت الحكومة العراقية تخفض من الرسوم الكمركية على بعض المستوردات الضرورية أو تعفيها منها في بعض السنوات التي يشح فيها الانتاج ، خاصة الحنطة والشعير مثلما حدث عامي (1924-1925) ، بسبب سوء الموسم الزراعي حيث شحت الامطار وسقط البرد والثلج بغزارة وكان مؤملا ان يمتد هذا الاجراء ليشمل الرز أيضا [106] .

جدول رقم (24): **يبين نسبة التبادل التجاري(الصادرات والواردات) بين العراق وبريطانيا 1925-1929** [107].

السنة	الاستيرادات من بريطانيا	الصادرات الى بريطانيا
1925	%26,3	%23,1
1926	%30,8	%23,9
1927	%34,8	%31,1
1928	%34,4	%26,6
1929	%31,31	%30,6

جدول رقم (25): يبين كمية البضائع المستوردة والمصدرة في ميناء البصرة (1923-1929) [108].

السنة	الاستيرادات بـ (الآف الاطنان)	الصادرات بـ (الآف الاطنان)
1923-1924	400	488
1924-1925	372	313
1925-1926	364	230
1926-1927	360	203
1927-1928	371	457
1928-1929	371	308

ثالثا - التطور المالي والنقدي

عانت الدولة العراقية في بداية تكوينها من نقص واضح في خزينتها المالية وذلك لإقدام بريطانيا على سحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها الى ميزانية حكومة الهند ، وعليه قيدت خطوات الحكومة وأضحى المجال ضيقا خاصة إن التركة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في فترات احتلالهم المباشر كانت ثقيلة وكان على الحكومة أن تقوم باعباء بناء الدولة الناشئة بما يتطلب موارد مالية أوسع [109] .

بلغت ميزانية الحكومة لسنة 1921-1922 التي تقدمت بها وزارة المالية الى مجلس الوزراء ستمائة وثمانية وتسعين لك واثنتين وتسعون ألف وخمسمائة وثمانية وسبعين روبية ، وبعد ظهور العجز في ميزانية السنة المالية 1921-1922 وغلاء المعيشة الذي عانى منه المواطن العراقي حاولت الدولة أن تقوم باجراء وقائي كان الغرض منه تقليل مخاطر العجز على ميزانية 1922-1923 ، وقد شملت هذه الميزانية جميع ألوية العراق باستثناء لواء السليمانية وإدارة سكك الحديد لربط ميزانيتها بديوان المندوب السامي ، وقد بلغت الايرادات (828,250) لكا بينما نفقات الحكومة العراقية لنفس العام قد بلغت (572,130) لكا [110] ، وبهذا نجد عجزا قد أصاب الميزانية بلغ (43,880) لكا ، وعلى أثر هذا قامت الحكومة بتأليف (لجنة توفير) برئاسة ساسون حسقيل وزير المالية التي قدمت عدة مقترحات لمعالجة العجز في الميزانية ، أهمها خفض رواتب الموظفين العراقين المشمولين بقانون التقاعد ، ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش والشرطة وتخفيضات اخرى ، شملت الموظفين الأجانب والمخصصات والنقل والسيارات في الدوائر ومخصصات النقل للموظفين ، ذلك ما تضمنه القسم الأول من أعمال اللجنة ، أما القسم الثاني فقد كرس لتخفيض بعض النفقات ميزانيات دوائر الحكومة

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

أو الغائها ، وقد باشرت اللجنة أعمالها واستطاعت أن تحقق شيئا من التوفير[111] ، وقد إهتمت لجنة الاقتصاد بأمر تحويل بعض الوزارات الى مديرات عامة وذلك لسد العجز في الميزانية ، وقد وجهت جريدة في إحدى مقالاتها إنتقاداً لهذا الأمر وأوضحت بأن الاقتصاد لا يكون بحذف راتب وزير بل ينبغي أن يلاحظ الاقتصاد مع المستشارين ومعاونيهم الذين يتقاضون الرواتب والعلاوات الباهضة التي تبلغ أضعاف مقدار الراتب الذي يتقاضاه الموظف العراق[112] ؛ وعندما تم تأليف اللجنة الاقتصادية عام 1922 أوصت في الباب الحادي عشر من تقريرها إلغاء وزارة التجارة وأناطت أعمالها الى وزارة المالية [113].

وفي عهد الوزارة السعدونية الاولى (18تشرين الثاني 1922- 22تشرين الثاني 1923) أختير ساسون حسقيل أيضا وزيرا للمالية وباشر في إدارة وزارته واستمر في تنظيم الامور المالية في البلاد لان الاوضاع الاقتصادية في البلاد في تلك الوزارة لم تختلف عن الوزارة السابقة فقد استمرت الضائقة المالية مما إضطره الى إتباع سياسة مالية وإقتصادية مشابهة لما إتبعه في الوزارات السابقة من خلال زيادة الرسوم والجمارك ولم يكتنف بها لسد النفقات واقترح تأجير الأراضي ومنها (12) قطعة البالغة مساحتها (15) يادرة الواقعة شرقي بغداد فقررمجلس الوزراء بأكثرية الآراء قبول إقتراحه ، كما يلي كتاب من وزارة المالية المرقم (206) والمؤرخ في (7 كانون الثاني 1923) أقترح فيه بيع بعض الأراضي والأملاك العائدة الى الحكومة للاستفادة من أثمانها في مشاريع نافعة فأقر مجلس الوزراء الاقتراح ، واقترح أيضا إيجار الغرفة الواقعة جوار دائرة أمانة العاصمة ذاكرا الشروط ومنها أن تؤجر لمدة (9) سنوات ببدل إيجار قدره (500) روبية على أن يؤدي بدل الايجار كل سنة سلفا وأن يكون ملكا للمالية بعد إنقضاء مدة الإيجار ، ولايبقى منه حق للبلدية فقرر مجلس الوزراء قبول الإقتراح [114].

وضع وزير المالية ساسون حسقيل قانون الميزانية العامة لسنة (1922-1923) والذي تقرر بموجبه أن تكون ميزانية المصروفات بمبلغ (54402034) روبية وميزانية المخولات بمبلغ (50637314) روبية [115].

شهد العراق ضائقة مالية في عهد هذه الوزارة (الوزارة السعدونية الإولى) وعمل وزير المالية ساسون حسقيل على زيادة الضرائب وجباية الرسوم لسد العجز في المالية حيث سن قانون الرسوم والجمارك على حاصلات الخضروات والفواكه جاء فيه :" يؤخذ الرسم عن حاصلات الخضروات والفواكه في استهلاكها ، وقد أعطى الخيار للحكومة في تحصيل الرسوم عن الحاصلات الأرضية ، أما في محل إنتاجها أو في محل بيعها " بالاضافة الى ذلك فرضت رسوم على الأملاك فعرض ساسون حسقيل وزير المالية على مجلس الوزراء قانون ضريبة الأملاك لسنة 1923 ، وقد لقي هذا القانون معارضة شديدة من متمولي العاصمة وأصحاب الأملاك فيها ، ويبدو أن قضية إشتداد الضائقة المالية في العراق إتخذت ذريعة لاقصاء الوزارة السعدونية الاولى عن الحكم لتحل محلها وزارة تستطيع الاسراع في جمع المجلس التأسيسي ، وهكذا استقالت الوزارة السعدونية الاولى في 22 تشرين الثاني 1923[116] .

ظهر نوع من الثبات في الميزانية في السنوات اللاحقة حتى إنها استطاعت أن تسد العجز في السنتين الماليتين (1921-1922) و(1922-1923) وتحقيق فضلة في ميزانية (1924-1925) مقدارها 6940 ألف دينار وكان ذلك نتيجة الزيادة في مجموع الواردات وتخفيض عام في المصروفات ، إلا إنه بالرغم من ذلك التحسن في الميزانية بقي موقف الحكومة من الوجهة المالية موقفا خطيرا بسبب عبئين ثقيلين كان على العراق تحملهما، أولهما الديون العثمانية العمومية ودفع العراق حصة منها سنويا في ضوء معاهدة لوزان مثلت مشكلة تعترض الميزانية واستقرارها [117] ، يضاف الى ذلك التعهد الذي قطعته الحكومة العراقية في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة في 25 آذار 1924 والملحقة بمعاهدة 1922 العراقية البريطانية ، بأن تخصص حكومة العراق ما لا يقل عن(25) بالمائة من إيرادات

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

العراق لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الأمن فيه [118] ، وبعد إستقالة الوزارة العسكرية الاولى ، وجه الملك فيصل كتاب لياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة ، واجهت وزارة ياسين الهاشمي التي تشكلت (2 آب 1924) ، عبئا ماليا ثقيلا في بداية تشكيلها إتصل بالديون العثمانية العمومية ، التي أقرتها معاهدة لوزان في 6 آب 1924 وبلغ صافي حصة العراق من هذه الديون (10,007,265) ليرة تركية بعد أن خصص (20) لك روبية تدفع على أقساط سنوية من قبل الحكومة للسنوات السابقة لقرار معاهدة لوزان [119].

تقدمت الحكومة العراقية بجملة من الملاحظات حول مسألة الديون العثمانية وأشادت الى أن نصوص مواد معاهدة لوزان قد أغفلت عن قصد تعيين العملة التي تسدد بها الديون ، وقد رفضت الحكومة العراقية دفع حصتها من الديون (ذهبا) خاصة إن الديون عامة لم يفضل فيها بعد ذهبا ولاغيره بسبب الشدة المالية وإن مسألة العملة تشمل كل الدول التي توزع عليها الديون والمبلغ السنوي العام [120].

بعد تعيين المبلغ الذي ترتب على العراق من قبل مجلس الديون العثمانية العامة ، إقترح المندوب السامي البريطاني هنري دوبس في (10 أيلول 1924) على الحكومة العراقية إرسال ممثلين عنها لتدقيق الحسابات في تركيا ورشح وزير المالية كل من إبراهيم الكبير معاون مدير الحسابات العامة وعلي ممتاز الدفتري للسفر الى تركيا وتدقيق الحسابات [121] ، وبعد تدقيق الحسابات تقدمت الحكومة العراقية بجملة من الاعتراضات الى عصبة الامم ، كان من بينها إكتشاف زيادة قدرها (40,000) ليرة في مقدار حصة العراق من الدين العثماني العام وقد أضيف المبلغ لمقاولة أقرت بعد إقرار معاهدة لوزان [122] ، كذلك إعترضت الحكومة على توزيع واردات الكمارك بعد مقابلة المقبوضات مع واردات اخرى ، وبعد تقديم الاعتراضات التي رفقتها الحكومة العراقية الى عصبة الامم ، سافر وفد عراقي الى جنيف في كانون الثاني 1925 ، برئاسة المستر بارلبي مراقب الحسابات العام وابراهيم كبير وكان المستر بورل الحكم في تدقيق الاعتراضات وبعد التدقيق تم الاعتراف بصحتها وعليه كان القرار بتخفيض الدين بمقدار 130 ألف جنيه [123] ، وتخفيض الاعتمادات اللازمة في الميزانية القادمة لكافة ديون العراق التي تعهدت الحكومة بابقائها وفق ما جاء في المعاهدة العراقية البريطانية والنظر في وضعية العراق المالية بوجه عام فقرر مجلس الوزراء إيداع الكتاب الذي رفعته وزارة المالية الى المجلس بتاريخ 4 كانون الأول 1924 الى المعتمد السامي لكي يبدي مشورته ، فيما يؤدي الى ثبات وحسن النظام المالي للحكومة العراقية نظرا الى الأعباء التي تجابهها في هذه السنة والسنين القادمة [124].

إزاء إستمرار الضائقة المالية عملت الوزارة على السعي لمعالجتها ، فقد وضع وزير المالية ساسون حسقيل مجموعة من القوانين التي تساعد على الخروج من الأزمة منها قانون تعديل الجمرك البحري وقانون المكوس للتبغ وقانون تعديل قانون الطوابع العراقية الثالث لسنة 1922 ، وقانون الترانسيت التجاري لسنة 1924 الذي عرضه على المجلس ولأجل الاشراف الدقيق على الموارد المالية وافق مجلس الوزراء في 29 أيلول 1924 على نظام السلطة في الامور المالية والذي نص على إن الوزير المالية مراقبة السلطة المالية مراقبة عامة وله الحق في تفتيش المعاملات المالية والحسابات العائدة لأي وزارة أو دائرة كانت ليتحقيق من أن المعاملات والحسابات تجري وفق الاصول والتعليمات المالية [125].

إن التحسس الذي طرأ على الميزانية العامة لعام 1925 كان يكمن في إمتناع الحكومة عن دفع الأقساط السنوية للدين العثماني ، وتقليص الانفاق وفي محاولة للوصول الى ميزانية متعاونة وصلت العراق لجنة هلتون يانغ – فرنن الخبير المالي البريطاني والمستر و.ف. فرنون وجاءت اللجنة لأجل دراسة حالة العراق المالية ووضع تقرير عنها ورفعه الى الحكومتين البريطانية والعراقية وتقديم الاقتراحات عن الخطوات التي يجب إتباعها لتأمين توازن الميزانية العراقية مع الاخذ بالنظر الى الامور

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

المتعلقة بالتزامات الحكومة العراقية ببنود المعاهدة العراقية البريطانية المتعلق بالجانب المالي ، وعلى ضوء ذلك قدمت اللجنة تقريرها في 25 نيسان 1925 وكان من بين الاقتراحات التي تقدمت بها زيادة الضرائب ولم يجد هذا الاقتراح قبول لدى الحكومة ، وإستمرت في تأجيل دفع قسط الدين العثماني ، فخلال العام 1925 عد مبلغ (20 لك) روبية الذي خصص للدين العثماني دينا مؤجل حتى إنه لم يصرف وقد أودع في المستودع [126].

شهدت تلك الفترة إهتماما نسبيا أكبر من السابق عندما وضعت الوزارة العسكرية الثانية التي تشكلت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام 1926 ، ما عرف بمشروع السنوات الثلاث (1927-1929) الذي كان الأول من نوعه في تاريخ العراق المعاصر، نال ذلك الاجراء استحسان الملك فيصل كثيرافبعث في الخامس من آيار مذكرة الى المستر آمري وزير المستعمرات البريطاني شخص فيها أسباب تخلف البلاد في هذا الميدان الى فقدان الشصية القديرة التي تتمكن من إدارة السياسة المالية للبلاد [127]..

جدول رقم(26): يبين الوضع المالي للعراق في النصف الاول من الانتداب البريطاني (**بحساب الروبيات**) [128].

السنة المالية	المصارفات	الواردات	النقصان	الزيادة
1921-1922	572,13	528,25	43,88	.....
1922-1923	485,82	474,67	11,15	.....
1923-1924	424,16	509,41	.....	85,15
1924-1925	464,85	527,33	.....	62,48
1925-1926	513,38	581,02	.....	67,64

. يلاحظ من الجدول أعلاه نسبة العجز فيه الى مجموع تجارة الاستيراد كانت في حدها الأقصى(56%) في عام 1920 ، ثم هبطت باطراد حتى بلغت حدها الأدنى في عام 1926 بنسبة(39%) باستثناء أعوام قليلة زادت عن الحد الأخير.

يعود هذا العجز الى عوامل عدة تمثلت بتضاؤل القوة الشرائية بسبب هبوط النفقات العسكرية والسياسية ، وسحب جزء من المتداول ببيع المخلفات الاجنبية وضخامة عجز الميزان التجاري ، وتزايد التصدير بتضاؤل استهلاك الجيوش الاجنبية للمنتجات المحلية التي كانت تستهلك جزء منها ، وكثرة المبيعات هذه القوات في السوق المحلية ، ورداءة المواسم الزراعية وهلاك الحيوانات بسبب سوء الاحوال الجوية أو الفيضانات أو تفشي الأوبئة الزراعية والحيوانية ، وقد كان ذلك ملحوظا بصفة خاصة خلال عامي(1926- 1925) حيث تحول تصدير الحبوب الى استيرادها[129].

كما يلاحظ أن حالة الميزانية قد تحسنت في السنوات 1923 -1928 وكان هذا التحسن نتيجة الزيادة في مجموع الواردات وتخفيض عام في المصروفات والاقتصاد في نفقات الدوائر المختلفة [130]..

إستهلت السنوات المالية من 1929-1932 بتراكم وفر كبير نتيجة السياسة المالية التي ذكرت سابقا إلا أن جزءا من هذا الوفر كان قروضا قدمتها الحكومة لإدارة السكك الحديد والبلديات ثم أقدمت وزارة المالية على إستهلاك الديون العثمانية خلال عام 1929 ولذلك لم يكن موجود للخزانة في ختام السنة المذكورة غير وفر ضئيل لا يسد معاملات الدولة الجارية [131]..

جدول رقم (27) : الميزان التجاري العراقي 1927-1929 بـ ملايين الدنانير [132].

السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
1927	4,568	7,804	3,236
1928	4,111	7,159	3,048
1929	4,109	7,462	3,353

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

جدول رقم (28): الميزانية الاعتيادية وميزانية الاعمال العمرانية في العراق (1928-1929) وبحساب ملايين الدنانير[133].

السنة	الميزانية الاعتيادية				ميزانية الاعمال العمرانية			
	المصارفات	الواردات	النقصان	الزيادة	الايرادات	النفقات	الزيادة	النقصان
1928	4,396	4,458	.....	0,062	-	0,096	-	0,096
1929	5,668	4,310	1,358	.....	-	0,094	-	0,094

نلاحظ من الجدول أعلاه هبوط كل من الايرادات والنفقات ، وهذا يرجع الى استمرار الضغط على دخل الفرد وخاصة اصحا الدخل المنخفض والمحدود لان الضرائب غير المباشرة كانت تساهم بنسبة كبيرة من حصيلة الضرائب ولان النفقات انخفضت انخفاضا كبيرا وكان هذا سببا لايستهان به في حدوث الانكماش آنذاك .

جدول رقم (29): ميزان المدفوعات التجارية "الحساب الجاري " وعناصره في لعراق 1927-1929 بـ (ملايين الدنانير) [134].

السنة	صافي ميزان المدفوعات التجارية	"ميزان الذهب" حركة الذهب	"رؤوس الأموال"حركة رؤوس الأموال	إجمالي الفائض + أو العجز -
1927	- 1,332	+ 0,242	+ 0,045	_ 0,157
1928	- 1,475	+ 0,554	+ 0,761	_ 0,713
1929	- 1,915	+ 0,598	+ 0,596	_ 0,227

أما فيما يتعلق بالنظام النقدي والمصرفي في العراق فكان نتاج للظروف التاريخية التي مر بها البلد من السيطرة العثمانية الى الاحتلال البريطاني فلم يكن هنلك نظام نقدي أو مصرفي مستقل بل كان تابعا لحكم الدولة المحتلة فخلال الحكم العثماني كانت العملات المتداولة غير الوطنية هي نظام المعدنيين وبحكم الواقع كانت الليرة العثمانية هي السائدة في التعاملات وخاصة الكبيرة أما المعاملات المتوسطة والصغيرة تنجز بواسطة النقود أو المسكوكات الفضية والنحاسية ، وتأثر النظام النقدي العثماني بالحربية العالمية فأصدرت الحكومة العثمانية أوراقا نقدية إلزامية وبشكل كبير ومن دون غطاء مما ادى الى فقدان قيمتها والى ارتفاع اسعارها ، ومع انتقال العراق من الاحتلال العثماني الى الاحتلال البريطاني أصدرت الحكومة البريطانية قرارا بان تكون عملة النقد المتداولة هي الروبية الهندية ومنعت اشكال المعاملات الاخرى واستمرالوضع هكذا خلال سنوات الانتداب البريطاني على العراق [135] ، فقد كانت السياسة المالية وريثة شرعية للسياسة المالية التي كانت في زمن الاحتلالين العثماني والبريطاني [136] ، فقد ظلت النقود الهندية المكونة من نقود ورقية ومعدنية نقودا رسمية ، الى أن تشكل مجلس العملة واصدار العملة العراقية الوطنية الجديدة الدينار ليحل محل الروبية الهندية في نيسان عام 1932 [137] .

هنا لابد من الاشارة الى إن سيطرت النظام النقدي البريطاني على النظام النقدي في العراق آثارا متعددة مثلت دورا كبيرا في تبعية الاقتصاد العراقي وكان من أهم تلك الآثار هي السيطرة على حركة رؤوس الاموال الداخلة والخارجة الى ومن العراق ونتج هذا بسبب حرية التحويل بين الدينار العراقي والجنيه الاسترليني وقبل ذلك بين الروبية الهندية والجنيه الاسترليني ، وصعوبة هذا التحويل مع العملات غير الاسترلينية وحتى منعه في بعض الاوقات [138].

الخاتمة:

من خلال القراءة الدقيقة والمتأنية لهذه الدراسة توصلت الباحثة الى عدة استنتاجات أهمها :-

1- إن القطاع الزراعي كان يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في تلك الحقبة ،، لذلك ركزت السياسة البريطانية السلطة الزراعية بيد الشيوخ بغية بسط سيطرتها وهيمنتها عن طريق توسيع صلاحيات الشيوخ مستغلة مكانتهم الاجتماعية التي يحظون بها ، لكي

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

يساهم ترسيخ مركز هؤلاء الشيوخ في تعزيزالسيطرة البريطانية على العراق، لذلك عززت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ القبائل المتنفذين والموالين لها ، فأقطعتهم مساحات واسعة من الاراضي وأدت هذه الظاهرة بالتالي الى بروز طبقة الاقطاع.

2- كانت لهيئة المستشارين البريطانيين الخطوة الأكبر والقول الفصل خلال مدة الدراسة رغم وجود سلطة وطنية رسمية ، فقد كان أي نشاط زراعي يصب في خدمة المصالح البريطانية حيث ركزوا على التوسع في المزارع التجارية الكبيرة بهدف إنتاج المحاصيل النقدية فكان التوجه من قبل الحكومة نحو زراعة الغلات النقدية كالقطن والكتان.

3- عانت الصناعة من التدهور خلال مدة الدراسة ، فقد حال الاندماج بالسوق الرأسمالية دون تطور الانتاج الحرفي فبقي هذا المجال ضعيفاً ، كما أسهم النشاط التجاري الذي ساد العراق وإرتباطه بالاسواق العالمية في تقويض الصناعات المحلية وبقي الانتاج حرفيا يقوم على التصنيع اليدوي للبضائع .

4- إنتهجت سلطة الاحتلال والانتداب البريطاني في العراق (1920-1932) سياسة مزدوجة يتجه محورها الأول نحو دعم شيوخ العشائر والملاكين بغية الاعتماد عليهم في تيسير أمور الحكم في حين إتجه المحور الثاني نحو تنمية فئات إقتصادية داخل المجتمع العراقي والارتكاز عليها لمنع قيام صناعة وطنية حقيقية وإبقاء سوق العراق مفتوحا أمام البضائع الانكليزية المصنعة ، فقد شجعت السلطات المحتلة إنشاء بعض الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي ومنها صناعة الجلود والتمور والطابوق بقصد سد حاجة الجيش البريطاني العامل بالعراق بالدرجة الاولى.

5- شهد العراق في هذه المرحلة بروز مجموعة من البرجوازيين الوطنيين الذين عدو النضال الاقتصادي مكملا للنضال السياسي ، وكان نوري فتاح باشا من بين الأسماء البارزة في هذا المجال ويعد من أوائل الصناعيين الذين أسهموا في تأسيس الصناعة الوطنية في العراق .

6- كان نتيجة هيمنة الرأسمال الأجنبي على الفعاليات الصناعية ، إستطاع أن يستوعب القسم الأكبر من حجم القوى العاملة في تنفيذ مشاريعه كسكك الحديد والميناء وإمتيازات النفط ، وبدأت هذه الشركات بتشغيل أعداد كبيرة من العمال العراقيين فيها.

7- سيطرت الشركات البريطانية على التجارة الخارجية العراقية منذ الاحتلال البريطاني سيطرة تامة من خلال إرتباط التجارة العراقية بالسوق الرأسمالية على وجه التحديد السوق البريطانية ، كما رافقها إنعدام المنافسة الاوربية وتحطيم التجارة الوطنية ، فقد أخضعت السياسة البريطانية العراق لسياسة الباب المفتوح التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1899 ، الأمر الذي أدى الى عرقلة التكوين للاقتصاد العراقي ، و أصرت الدول العظمى وفي مقدمتها بريطانيا في إيجاد سوق لمنتجاتها في العراق وأدت هذه السياسة الى شل قوة المساومة لدى العراق مع البلدان الاخرى وتنظيم تجارة الاستيراد والتصدير .

8- تنامت تجارة الاستيراد خلال هذه المدة وكان للعامل الاجتماعي أثرا كبيرا في هذا التنامي ، فقد برز التوجه نحو تقليد الحياة الغربية فازدادت الحاجات بحكم توسع النزعة الاستهلاكية لدى الافراد ، واقدام السلطات البريطانية على إنشاء المباني والسكك الحديدية وتوفير حاجات جيشها المحتل .

9- عانت التجارة العراقية من ظاهرة إختلال الميزان التجاري ، كما عانت الدولة العراقية في بداية تكوينها من نقص واضح في خزينتها المالية وذلك لإقدام بريطانيا على سحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها الى ميزانية حكومة الهند ،

10- كان موقف الحكومة العراقية من الوجهة المالية موقفا خطيرا خلال هذه المدة ، بسبب عبئين ثقيلين كان على العراق تحملهما ، أولهما الديون العثمانية العمومية والملابسات التي رافقت هذه القضية ، يضاف الى ذلك التعهد الذي قطعته الحكومة العراقية في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة في 25 آذار 1924

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

والملحقة بمعاهدة 1922 العراقية البريطانية ، بأن تخصص حكومة العراق ما لا يقل عن 25 بالمائة من إيرادات العراق لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الأمن فيه.

11- كان لسيطرة النظام النقدي البريطاني على النظام النقدي في العراق آثارا متعددة وكان من أهم تلك الآثار هي السيطرة على حركة رؤوس الاموال الداخلة والخارجة الى ومن العراق إذ مثلت دورا كبيرا في تبعية الاقتصاد العراقي للسوق الاوربية.

الهوامش :

(1) على الوردي ، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق القريب ، ج5، مطبعة المعارف ،1977، ص286 ؛ ستار علك الطفيلي ، التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني (1921-1932) ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ص535.

(2) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق دراسة في التطورات العامة ، بغداد ، 1978، ص261 ؛ صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، 1955 ، ص23.

(3) عبد الرزاق الهلالي ، قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ، دار الكشاف ، بغداد ، د.ت ،ص40

(4) عماد أحمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص261 .

(5) مقتبس من ستار علك الطفيلي ، المصدر السابق ، ص 535؛ طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، بغداد ، 1985 ، ص41.

(6) المصدر نفسه ، ص169.

(7) حنا بطاطو ، الشيخ والفلاح في العراق 1917-1958 ، ترجمة وتعليق : صادق عبد علي طريخم ، سلمان رشيد محمد الهلالي ، ط1 ، دار سطور ، بغداد ، 2018، ص67 و ص78.

(8) حنا بطاطو ،المصدر نفسه ، ص82-84.

(9) أنعام مهدي علي السلمان ، المصدر السابق ’ص200-201 ؛ حنا بطاطو ، الشيخ والفلاح في العراق ، ص212-213..

(10) حنا بطاطو ، الشيخ والفلاح في العراق ، ص212-213.

(11) المصدر نفسه ، ص85.

(12) المصدر نفسه ، ص85 و ص218.

(13) اللاخ :هو مئة ألف روبية هندية.

(14) حنا بطاطو ، المصدر نفسه ، ص86-90.

(15) المصدر نفسه ، ص216

(16) المصدر نفسه ، ص216

(17) حنا بطاطو ، المصدر نفسه ، ص159

(18) اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية إبن رشد ، جامعة بغداد ، 1989 ، ص76-77.

(19) المصدر نفسه ، ص76-77. .

(20) المصدر نفسه ، ص78-79.

(21) محمد جميل بيهم ، الانتدابان في العراق وسوريا ، إنكلترا وفرنسا ، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1931، ص82- 83 ؛ اسماعيل نوري مسير الربيعي ، المصدر السابق ، ص76-77.

(22) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977، ص373.

(23) المصدر نفسه ، ص373.

(24) المصدر نفسه ، ص373..

(25) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، ط1، بيروت ، 1938، ص179.

(26) اسماعيل نوري مسير الربيعي ، المصدر السابق ، ص76-77.

(27) ، المصدر نفسه ، ص61.

(28) ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة : جعفر الخياط ، ط6 ، 1985 ، ص280 ؛ كاثلين ام .لانكلي ، المصدر السابق ، ص83.-84.

(29) كاثلين ام .لانكلي ، المصدر السابق ، ص83.

(30) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص182؛ كاثلين .ام لانكلي ، المصدر السابق ، ص61-62.

(31) كاثلين .ام لانكلي ، المصدر السابق ، ص63.

(32) جريدة العالم العربي ، العدد (482) ، 16 تشرين الأول 1925.

(33) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، ط2 ، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1953 ، ص138-139 ؛ نوري عبد الحميد جليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952،بيروت ، 1980 ، ص215- 216؛ جريدة العراق ، العدد (130) ، 12 تشرين الأول 1924.

(34) للاطلاع على بنود الاتفاقية ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، ص140.

(35) أنعام مهدي علي السلمان ، بريطانيا وتكوين الدولة في العراق أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929، ط1، سلسلة دراسات ، بغداد ،2016، ص188-189.

(36) للاطلاع على بنود الاتفاقية ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1953 ، ص140.

(37) المصدر نفسه ، ص137-138.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

(38) كاثلين ام .لانكلي ، المصدر السابق ، ص85-86.

(39) المصدر نفسه ، ص85.

(40) صلاح عريبي عباس العبيدي ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينيات القرن العشرين ، إطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2004 ، ص75-76 .

(41) المصدر نفسه ، ص75-76 ..

(42) جريدة العالم العربي ، العدد (51) ، 24 آيار ، 1924.

(43) صلاح عريبي عباس العبيدي ، المصدر السابق ، ص75-76.

(44) سفانة هزاع اسماعيل الطائي ، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920-1932 ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2002 ، ص85.

(45) صلاح عريبي عباس العبيدي ، المصدر السابق ، ص76 .

(46) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق ، ج1 للفترة 1921-1980 ، ص57.

(47) صلاح عريبي عباس العبيدي ، المصدر السابق ، ص80.

(48) المصدر نفسه.

(49) كاثلين ام لانكلي ، تصنيع العراق ،ترجمة:محمد حامد الطائي وآخرون ، مكتبة دار المتنبي ،بغداد ،1963، ص58.

(50) المصدر نفسه ، ص59.

(51) محمد حسن سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، المكتبة العصرية ، صيدا –بيروت ، 1965، ص 290؛ كاثلين ام لانكلي ، المصدر السابق ، ص60.

(52) جريدة التقدم ، العدد (54) ، 20 تشرين الثاني 1928.

(53) محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص295.

(54) صباح كجه جي ، المصدر السابق ، ص59.

(55) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، ، ط1، مطبعة القضاء ،النجف الاشرف ،1973،ص256-257؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص298.

(56) المصدر نفسه .

(57) محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص288-289

(58) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع ، ص59 ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص288-289

(59) سعيد عبود السامرائي ، إقتصاديات التمور العراقية ،ط1،مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1970،ص86.

(60) صباح كجه جي ، المصدر السابق ، ص64.

(61) محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص303-304؛ كاثلين لا نكلي ، المصدر السابق ، ص65-66،

(62) اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص120.

(63) ماجد سلمان حسين ، الحركة العمالية في العراق دراسة في إتجاهاتها السياسية ، العدد 19 ، كانون الأول ،2015 ، ص60 .

(64) صباح كجه جي ، المصدر السابق ، ص60؛ جريدة العراق ، العدد (2648) ، 29 كانون الأول 1928 ، ص4.

(65) المصدرنفسه.

(66) المصدر نفسه ، ص66.

(67) سعيد حمادة ، المصدر السابق ،ص94-95.

(68) جريدة العالم العربي ، العدد (132) ، 28 آب 1924.

(69) كاثلين لانكلي ′ المصدر السابق ، ص77. حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ،دار الرشيد ، وزارة الثقافة ، بغداد ، 1979، ص121.

(70) كاثلين لانكلي ′ المصدر السابق ، ص77.

(71) المصدر نفسه ،ص76-77 .

(72) كامل علاوي الفتلاوي وآخرون ، العراق تاريخ اقتصادي ، ج4 التطورات الاقتصادية في ظل الحكم الملكي 1922-1958 ، ط1 ، بيت الحكمة بغداد ، 2017 ، ص395.

(73) صباح كجه جي ، المصدر السابق ، ص41؛ المس بيل ، صفحة من صفحات تاريخ العراق القريب ، ص85 ؛ هشام متولي ، إقتصاديات العراق ، مركز الدراسات الاقتصادية ، دمشق ،ص107..

(74) هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص279 و ص288.

(75) رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي 1918-1968 ، ط1، بيروت ،1976 ،ص14.

(76) كامل علاوي الفتلاوي وآخرون ، المصدر السابق ، ص162.

(77) سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ،مطبعة القضاء ،النجف ،1973 ، ص380.

(78) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة النهضة ، مصر ،1973 ، ص138-139.

(79) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص95.

(80) هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص354.

(81) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص95.

(82) اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص155، هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص331.

(83) صباح كجه جي ، المصدر السابق ، ص56.

(84) تم إعداد الجدول بالاعتماد على ، كاثلين ام .لانكلي ، المصدر السابق ، ص106 ؛ كامل علاوي الفتلاوي وآخرون ، المصدر السابق ، ص421.

(85) محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص92.

(86) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص382.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

[87] اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص157.
[88] المصدر نفسه.
[89] علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، 77 -78.
[90] اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص160-161.
[91] كاثلين ام .لانكلي ، المصدر السابق ، ص69 ؛ كامل علاوي الفتلاوي وآخرون ، المصدر السابق ، ص418.
[92] مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص101؛ محمد صالح حنيور الزيادي ، الحكومة العراقية المؤقتة (25 تشرين الأول 1920-9 أيلول 1921) دراسة تاريخية في واقعها الاداري ط1 ، دمشق ، ص 248.
[93] مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص101.
[94] اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص164-165؛ جريدة العراق ، العدد (2943) ، السنة العاشرة ، 30 تشرين الثاني 1929.
[95] هوشيار ، المصدر السابق ،ص364.
[96] اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص158.
[97] المصدر نفسه ، ص161.
[98] مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص136-137.
[99] المصدر نفسه ، ص101.
[100] مظفر حسين جميل ، المصدر السابق، ص331.
[101] هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ،1972 ، ص342
[102] محمد صالح حنيور الزيادي ، الحكومة المؤقتة ، ص249.
[103] كامل علاوي الفتلاوي وآخرون ، المصدر السابق ،ص443.
[104] هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص358.
[105] المصدر نفسه ، ص345.
[106] اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص164-165 ؛ جريدة العالم العربي ، العدد (415) ، 30 تموز 1925 ؛ جريدة العالم العربي ، العدد (416) ، 31 تموز 1925 .
[107] سعيد عبود السامرائي ، النظام المصرفي في العراق ، مطبعة دار البصري ،بغداد ،1969،ص45.؛ علاوي كامل الفتلاوي ،المصدر السابق ،ص440.
[108] كاثلين ام .لانكلي ، المصدر السابق ، ص187.
[109] اسماعيل نوري الربيعي ، المصدر السابق ، ص171
[110] محمد صالح حنيور ، الحكومة العراقية المؤقتة ، ص123 ؛ نور محمود العبدلي ، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق 1860-1932 ، ط1، بيروت ، 2017، ص95 ؛ جريدة العراق ، العدد (505) ، السنة الثانية ، 18 كانون الثاني 1922.
[111] سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، ط1، نجف ، مطبعة القضاء ، 1976، ص76؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ط7 ، بيروت ، 2008، ص255 ؛ لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، ص 146.
[112] جريدة الاستقلال ، العدد (54) ، السنة الثانية ، 12 مارس 1922 ؛ جريدة الاستقلال ، العدد (130) ، السنة الثانية ، 9 تموز 1922 ، ص2.
[113] أدوارد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (1939-1958) " دراسة تاريخية " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2017 ، ص11.
[114] نور محمود العبدلي ، المصدر السابق ، ص116-117.
[115] المصدر نفسه ، ص117؛ عبد السلام ابراهيم بغدادي، الطبقة الوسطى في العراق بين الانطلاق المبكر والاخفاق المتأخر ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 61،ص53.
[116] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1، ص187 و ص189 ؛ نور محمود العبدلي ، المصدر السابق ، ص118.
[117] سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، ص46.
[118] سعيد عبود السامرائي ، المصدر نفسه ، ص47 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1، ص332.
[119] نور محمود العبدلي ، المصدر السابق ، ص120 ؛ جريدة العالم العربي ، العدد (102) ، 2 تموز 1924 .
[120] المصدر نفسه .
[121] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1، ص254؛ أنعام مهدي علي السلمان ، المصدر السابق ، ص190-191.
[122] نور محمود العبدلي ، المصدر السابق ، ص121.
[123] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج2، ص185.
[124] نور محمود العبدلي ، المصدر السابق ، ص121.
[125] المصدر نفسه ، ص122-123.
[126] سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، ص48.
[127] عبد الهادي كريم سلمان وآخرون ، الفكر الاقتصادي والاجتماعي لدى الملك فيصل بين النظرية والتطبيق، ص5356.
[128] حمزة عباس الصوفي ، المصدر السابق ، ص43-45؛ هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص377.
[129] نادية جاسم كاظم الشمري ، التجارة العراقية 1921- 1958 دراسة تاريخية ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، مج6 ، العدد2 ، 2016 ، ص225-226.
[130] سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، ص46 وص49.
[131] المصدر نفسه ، ص49.
[132] هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص363.
[133] المصدر نفسه ، ص377.
[134] المصدر نفسه ، ص367-368.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

[135] كامل علاوي الفتلاوي الاخرون ، المصدر السابق ، ج4، ص261 ؛ سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، ط1 ، 1969، ص22-23.

[136] جريدة العراق ، العدد (491) ، كانون الثاني 1922 ، ص3.

[137] كامل علاوي الفتلاوي الاخرون ، المصدر السابق ، ج4، ص261 ؛ سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، ط1 ، 1969، ص22-23.

[138] هوشيار معروف ، المصدر السابق، ص327.

قائمة المصادر والمراجع :

اولاً:الرسائل والأطاريح

1- أدوارد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (1939-1958) " دراسة تاريخية " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2017 .

2- اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية إبن رشد ، جامعة بغداد ، 1989.

3- سفانة هزاع اسماعيل الطائي ، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920-1932 ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2002.

4- صلاح عربي عباس العبيدي ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينيات القرن العشرين محمد طلعت حرب . نوري فتاح باشا . عبد الحميد شومان ... نموذجا، إطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2004.

5- علي حمزة عباس الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2004.

الكتب العربية والمعربة:

1- أنعام مهدي علي السلمان ، بريطانيا وتكوين الدولة في العراق أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929، ط1، سلسلة دراسات ، بغداد ،2016.

2- حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ،دار الرشيد ، وزارة الثقافة ، بغداد ، 1979.

3- حنا بطاطا ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ج1 ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث القومية ، ط1 ، بيروت ، 1990.

4- ---------- ، الشيخ والفلاح في العراق 1917-1958 ، ترجمة وتعليق : صادق عبد علي طريخم ، سلمان رشيد محمد الهلالي ، ط1 ، دار سطور ، بغداد ، 2018.

5- طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، بغداد ، 1985 .

6- رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي 1918-1968 ، ط1، بيروت ، 1976.

7- ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة : جعفر الخياط ، ط6 ، 1985

8- سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، ط1، بيروت ، 1938.

9- سعيد عبود السامرائي ، إقتصاديات التمور العراقية ،ط1،مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1970.

10- ---------- ، السياسة المالية في العراق ، ط1، نجف ، مطبعة القضاء ، 1976.

11---------- ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، مطبعة دار البصري ،بغداد ،1969.

12- ---------- ، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، ، ط1، مطبعة القضاء ،النجف الاشرف ،

13- ---------- ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ،مطبعة القضاء ،النجف ،1973 .

14- عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، القاهرة ،. 1955.

15- صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق ، ج1 للفترة 1921-1980

16- صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، 1955

DOI:10.18018/URUK/019-12/1917-1952

17- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ط7 ، بيروت ، 2008،
18- ---------- ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، ج2 ، ط2 ، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1953 ،
19- عبد الرزاق الهلالي ، قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ، دار الكشاف ، بغداد ، د.ت
20- عبد الهادي كريم سلمان وآخرون ، الفكر الاقتصادي والاجتماعي لدى الملك فيصل بين النظرية والتطبيق.
21- على الوردي ، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق القريب ، ج5، مطبعة المعارف ،1977.
22- عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق دراسة في التطورات العامة ، بغداد ، 1978.
23- كاثلين لا نكلي ،تصنيع العراق ،ترجمة:محمد حامد الطائي وآخرون ، مكتبة دار المتنبي ،بغداد ،1963.
24- كامل علاوي الفتلاوي وآخرون ، العراق تاريخ اقتصادي ، ج4 التطورات الاقتصادية في ظل الحكم الملكي 1922-1958 ، ط1 ، بيت الحكمة بغداد ، 2017 .
25- لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر.
26- ماجد سلمان حسين ، الحركة العمالية في العراق دراسة في إتجاهاتها السياسية ، العدد 19 ، كانون الأول ،2015
27- محمد جميل بيهم ، الانتدابان في العراق وسوريا ، إنكلترا وفرنسا ، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1931
28- محمد حسن سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، المكتبة العصرية ، صيدا –بيروت ، 1965
29- مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة النهضة ، مصر ،1973
30- محمد صالح حنيور الزيادي ، الحكومة العراقية المؤقتة (25 تشرين الأول 1920-9 أيلول 1921) دراسة تاريخية في واقعها الاداري ط1 ، دمشق
31- نور محمود العبدلي ، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق 1860-1932 ، ط1، بيروت ، 2017.
32- نوري عبد الحميد جليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952، بيروت ، 1980 .
33- هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ،1972.
34- هشام متولي ، إقتصاديات العراق ، مركز الدراسات الاقتصادية ، دمشق .
33- هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977.

المجلات الأكاديمية والصحف :

- المجلات الأكاديمية

1- ستار علك الطفيلي ، التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني (1921-1932) ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل .
2- نادية جاسم كاظم الشمري ، التجارة العراقية 1921- 1958 دراسة تاريخية ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، مج6 ، العدد2 ، 2016.
3- عبد السلام ابراهيم بغدادي، الطبقة الوسطى في العراق بين الانطلاق المبكر والاخفاق المتأخر ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 61.

- الصحف

1- جريدة الاستقلال ، العدد (54) ، السنة الثانية ، 12 مارس 1922 .
2- جريدة الاستقلال ، العدد (130) ، السنة الثانية ، 9 تموز 1922 .
3- جريدة العراق ، العدد (491) ، كانون الثاني 1922 .
4- جريدة العراق ، العدد (505) ، السنة الثانية ، 18 كانون الثاني 1922 .
5- جريدة العالم العربي ، العدد (51) ، 24 آيار ، 1924.
6- جريدة العالم العربي ، العدد (102) ، 2 تموز 1924 .
7- جريدة العراق ، العدد (130) ، 12 تشرين الأول 1924.
8- جريدة العالم العربي ، العدد (132) ، 28 آب 1924.

9- جريدة العالم العربي ، العدد (415) ، 30 تموز 1925 .

10- جريدة العالم العربي ، العدد (416) ، 31 تموز 1925 .

11- جريدة العالم العربي ، العدد (482) ، 16 تشرين الأول 1925.

12- جريدة التقدم ، العدد (54) ، 20 تشرين الثاني 1928.

13- جريدة العراق ، العدد (2648) ، 29 كانون الأول 1928 .

14- جريدة العراق ، العدد (2943) ، السنة العاشرة ، 30 تشرين الثاني 1929.

Abstract:

The agricultural sector was the mainstay of economic life at that time, so British policy focused agricultural power in the hands of the sheikhs in order to extend its control and dominance by expanding the powers of the sheikhs by exploiting their social status to contribute to the consolidation of the status of these sheikhs to strengthen British control of Iraq, Its relations with influential tribal sheikhs and loyalists, and cut them large areas of land and this phenomenon led to the emergence of the feudal class, and the British advisers were the biggest step and say separation during the duration of the study despite the existence of an official national authority , Any agricultural activity was in the interests of the British, where they focused on the expansion of large commercial farms for the production of cash crops was the direction of the government to grow cash yields such as cotton and linen.

The industry suffered from deterioration during the period of study. The integration of the capital market prevented the development of artisanal production. This area remained weak. The commercial activity that prevailed in Iraq and its connecti.on with the international markets contributed to the undermining of local industries.

The British occupation authority and the British Mandate in Iraq (1920-1932) pursued a dual policy aimed at supporting tribal sheikhs and landlords in order to rely on them to facilitate governance while the second axis aimed at developing economic groups within Iraqi society and preventing them from establishing a real national industry. Iraq is open to manufactured English goods. The occupying authorities have encouraged the establishment of some consumer-oriented industries, including the manufacture of leather, dates and bricks, in order to fill the needs of the British army working in Iraq in the first place.

The control of the British monetary system on the monetary system in Iraq has multiple effects. The most important of these effects is control of the movement of capital entering and leaving to and from Iraq, which played a large role in the dependence of the Iraqi economy to the European market.